جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

# إقـــــــــــتصاد ســـــــــياسي

**محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ليسانس جذع مشترك**

**تخصص: علوم سياسية**

**إعداد الأستاذ:**

**هوشات رؤوف**

**السنة الجامعية:**

**2025 – 2024**

## قائمة الموضوعات (برنامج الدروس)

### ❖ مقدمة

### ✓ المحور الأوّل: الاقتصاد السياسي: مقاربة معرفية

- ✓ المحاضرة 1: النقاشات المفاهيمية لمجال الاقتصاد السياسي
- ✓ المحاضرة 2: علاقة الاقتصاد السياسي بالمساقات الأخرى

### ✓ المحور الثاني: مواضيع الاقتصاد السياسي في الحضارات القديمة

- ✓ المحاضرة الأولى: الاقتصاد السياسي في الحضارة الاغريقية والرومانية
- ✓ المحاضرة الثانية: الاقتصاد السياسي في الحضارة المصرية

### ✓ المحور الثالث: الأنظمة الاقتصادية في حقل الاقتصاد السياسي

- ✓ المحاضرة الأولى: مفهوم النظام الاقتصادي
- ✓ المحاضرة الثانية: النظام الرأسمالي في الفكر الاقتصادي
- ✓ المحاضرة الثالثة: النظام الاشتراكي في الفكر الاقتصادي
- ✓ المحاضرة الرابعة: الاقتصاد السياسي الإسلامي

### ✓ المحور الرابع: تحليل الاقتصاد السياسي الدّولي

- ✓ المحاضرة الأولى: الاقتصاد السياسي الدّولي: مقاربة معرفية
- ✓ المحاضرة الثانية: موضوع الاقتصاد السياسي الدولي
- ✓ المحاضرة الثالثة: الاقتصاد السياسي الدّولي وحقل العلاقات الدولية

### ❖ خاتمة

# خارطة ذهنية لمساق الاقتصاد السياسي

***Carte mentale pour le cours d'économie politique***

## مقدمة

الاقتصاد السياسي هو فرع متعدد التخصصات يندرج ضمن دائرة تخصص العلوم الاجتماعية؛ حيث يركز على العلاقات المتبادلة بين الأفراد والحكومات من جهة ومجال السياسة العامة من جهة ثانية. باعتبار أنّ؛ نطاق اهتمام الاقتصاد السياسي يعالج كيفية عمل النظريات الاقتصادية مثل الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية في العالم، من خلال جعلها وسيلة لتوجيه توزيع الموارد بالكيفية التي تفيد أكبر عدد من الأفراد، حيث يسمح مساق الاقتصاد السياسي من دراسة هذه الأفكار من الناحية النظرية واستخدامها فعليًا لحل مختلف المشكلات الاقتصادية. في السياق نفسه؛ تجدر الإشارة أنّ السياسات العامة التي يتم إنشاؤها وتنفيذها مستمدة من هذه النظريات الاقتصادية التي تعتبر جوهر المعارف التي ينتجها مقياس الاقتصاد السياسي.[1]

عطفًا على ما سبق، يمكن القول أنّ الاقتصاد السياسي بما يحمله من خصائص موضوعية تسمح بوجود تقاطعات معرفية بين الاقتصاد والسياسة هو أساس العلوم الاجتماعية الحديثة ومحور اهتمام المنظرين الاجتماعيين المؤسسين أمثال: "ماكس فيبر، كارل ماركس، فريدريك إنجلز"[2]. حيث يهتم الفحص السوسيولوجي لمساق الاقتصاد السياسي على التركيز

---

[1] Will Kenton,"Political Economy Definition, History, and Applications", *investopedia*, Le 02-07-2024: Political Economy Definition, History, and Applications (investopedia.com)

[2]- ماكس فيبر: ماكسميليان كارل إميل فيبر (21 نيسان/أبريل 1864 – 14 حزيران/يونيو 1920) كانَ عالِمَ اجتماعٍ ومؤرخٌ ومحامٍ واقتصاديٌّ سياسي ألماني. أثَّرت أفكاره بعمقٍ على النظرية الاجتماعية والبحثِ الاجتماعي. اشتهرَ فيبر بأطروحته الأخرى التي تجمعُ بين علمِ الاجتماع الاقتصادي وعلمِ اجتماع الدين، مع التأكيدِ على أهميّة التأثيراتِ الثقافيّةِ المُضمَّنة في الدين بوصفها وسيلة لفهم نشأة الرأسمالية (على عكس الماديّة التاريخيّة لماركس). طَوَّرَ فيبر نظريته أولاً في عملهِ الأساسي، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية (1905)؛ باعتبارها واحدةً من التجاذبات الاختياريّة الرئيسيّة التي أدَّت إلى ظهورِ مفاهيم من قَبيل اقتصاد السوق والأسواق الرأسماليّة والدّولة القومية ومصطلحات أخرى برزت في العالَم الغربي آنذاك. قدم عالِم الاجتماع الألماني مجموعةً متنوّعةً من المساهمات الأخرى في التاريخ الاقتصادي وفي المنهجيّة الاقتصاديّة، بل إنَّ تحليلهُ للحداثة والعقلانية أثَّرَ وبشكلٍ كبيرٍ على النظرية النقدية المرتبطةِ بمدرسة فرانكفورت. كانَ فيبر بعد الحربِ العالميّة الأولى من بينِ مُؤسِّسِي الحزب الديمقراطي الألماني الليبرالي، وعملَ مستشارًا للجنة التي صاغت دستور فايمار الذي وُصفَ «بالدستور الديمقراطي المشؤوم» لعام 1919. تُوفيَّ العالِم الألماني عام 1920 عن عمرٍ ناهزَ الـ56 عامًا. للمزيد أنظر: Max Weber — Wikipédia (wikipedia.org)

- كارل ماركس: نظريات ماركس والمعروفة بأنّها التفسيرات الماركسية؛ ترى بأن المجتمعات البشرية تتطوّر من خلال الصراع الطبقي ضمن نمط الإنتاج الرأسمالي، وهذا الصراع يتجلّى بين الطبقات البرجوازية الحاكمة والمالكة لوسائل الإنتاج من جهة والطبقات العاملة المعروفة باسم البروليتاريا وهي الطبقات التي تبيع قوّة عملها من خلال عائد الأجور وتمكين وسائل الإنتاج. استخدم ماركس منهج المادية التاريخية النقدي ليتنبأ بأن الرأسمالية ستُنتج توترات داخلية في النظم الاجتماعية والاقتصادية ما سيؤدي لتدميرها ذاتياً واستبدالها بنظام يُعرف بنمط الانتاج الاشتراكي، حيث رأى أنّها تفرز أزمات نتيجة عدم استقرارها الجزئي وهذا من شأنهِ أنّ يؤدي لوصول الطبقة العاملة لمرحلة الوعي الطبقي ما يدفعها للاستيلاء على السلطة السياسية وإنشاء المجتمع الشيوعي في نهاية المطاف وهو مجتمع لا طبقي مكوّنٌ من الارتباط الحر بين

بعناية على التقاطع بين السياسي والاقتصادي من جهة، وعلى التركيزات النظرية في سياق المناقشات الأمبريقية حول الدّولة، الأسواق، الطبقة الاجتماعية، الثقافة الاقتصادية، الثروة، والعولمة.[1]

كرونولوجيا؛ استخدم المساهمون الكلاسيكيون في علم الاقتصاد مصطلح الاقتصاد السياسي بشكل روتيني على مدار القرن العشرين بما في ذلك ديفيد ريكاردو وآدم سميث. بيد أنّ الظروف التي عاشها العالم في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين جعلت مفهوم الاقتصاد السياسي مشوشًا؛ خاصةً بعدما أصبحت تخصصات العلوم الاجتماعية مؤسسية تتصف بزيادة حدّة التناقض فيما بينها. في ظل هذه الظروف؛ أصبح مصطلح الاقتصاد السياسي أقل انتشارًا وأصبح يعني أشياء مختلفة عبر تخصصات العلوم الاجتماعية المهتمة بالجوانب الاقتصادية. في السياق نفسه؛ أدى ترسيخ النظرية الكلاسيكية الجديدة إلى انقسام مفاهيمي حاد بين السياسة والاقتصاد بالتركيز على العمل العقلاني للأفراد. في حين أن الاقتصاديين المنشقين مثل "باريتو" 1971 و"شومبيتر" 1950 أشاروا بالفعل إلى الاقتصاد السياسي بمعنى مشابه للمنظرين الكلاسيكيين؛ إلّا أنّ الإطار الكلاسيكي الجديد أعطى مساحة لتداخل السياسة العامة مع الاقتصاد "الطبيعي" الموجود مسبقًا. ممّا جعله يشير إلى المشورة السياسية التي يقدمها

---

المنتجين. ناضل ماركس من أجل تنفيذ مبادئه بحجة أنّ الطبقة العاملة يجب أن تقوم بعمل ثوري لإسقاط الرأسمالية وتحقيق التحرر الاجتماعي والاقتصادي. للمزيد أنظر: Karl Marx — Wikipédia (wikipedia.org)

- فريدريك إنجلز: ولد يوم 28 نوفمبر 1820 في بارمن، بروسيا؛ فيلسوف ورجل صناعة ألماني يُلقّب بأبو النظرية الماركسية إلى جانب كارل ماركس. اشتغل بالصناعة وعلم الاجتماع وكان كاتبا ومنظرا سياسيا وفيلسوفا. يعتبر أب النظرية الماركسية. في عام 1845، نشر كتابه "حالة الطبقة العاملة في إنجلترا" اعتمادا على ملاحظاته وأبحاثه الشخصية. في عام 1848، أصدر مع ماركس، بيانهما المشهور والمعروف ببيان الحزب الشيوعي، والذي يسمى اختصارًا البيان الشيوعي. فيما بعد، ساعد كارل ماركس ماديا من أجل أن يكتب هذا الأخير كتابه الرأسمال. بعد وفاة ماركس، نشر إنجلز الجزئين الثاني والثالث من هذا الكتاب. إضافة إلى ذلك، نظم انجلز مختلف تخمينات كارل ماركس، مما أعطى الجزء الرابع من كتاب الرأسمال. توفي فريدريك إنجلز في 5 أغسطس 1895 في لندن. للمزيد أنظر:

Friedrich Engels — Wikipédia (wikipedia.org)

[1] Gregory Hooks, Andrew Crookston, "Political Economy", *oxford bibliographie*: Browsing 22 NOV 2024: Political Economy - Sociology - Oxford Bibliographies

الاقتصاديون للمسؤولين الحكوميين بناءً على تحليلاتهم للوضع الاقتصادي.[1] وعليه؛ فإنّ الاقتصاد السياسي هو تعبير عن نسق الإدارة العامة أو إدارة شؤون الدّولة.[2]

إنّ من المرتكزات المعرفية التي يهتم بها مقياس الاقتصاد السياسي ما هو مرتبط بمفاهيم الاشتراكية، الرأسمالية، النيو ليبرالية؛ التي تضم مشتركةً مجالًا اقتصاديًا ومجالًا سياسيًا. إضافة إلى الحوارات الجدلية بين الدّولة الحديثة ومفهوم اقتصاد السوق. حيث يؤكد لفيف من الباحثين أن الاثنين موجودان في علاقة جدلية مع بعضهما البعض، ولكنهما في كثير من الأحيان على خلاف ذلك. ويتجلى ذلك في أعمال "كارل بولاني"، الذي يعتبر وريثًا وناقدًا للفكر الماركسي في كتاباته حول طبيعة ودور جهاز الدّولة الحديثة داخل المجتمعات الرأسمالية.[3]

ممّا سبق، يُوفر الاقتصاد السياسي منظار لتحليل مختلف المشكلات والتحديات الاقتصادية التي لها علاقة بمفهوم التنمية. ممّا يفرض لزاما على المجتمع البحثي وصناع القرار تطوير نموذج معرفي تحليلي متماسك؛ عبر الأخذ بعين الاعتبار التحيز الأيديولوجي للاقتصاد السياسي، خاصة عندما يتعلق الوضع بمناقشة دور الحكومات ومزايا الأنظمة الاقتصادية.

تجدر الإشارة، أنّ الاقتصاد السياسي بات يُناقش القضايا ذات البعد الاقتصادي . السياسي الدّولية؛ حيث أدى التطور اللامتناهي للاقتصاد العالمي، وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، مع تعدد الفواعل الاقتصادية وظهور المؤسسات العابرة للحدود، الى عجز وقصور النظريات الكلاسيكية في تفسير العديد من الظواهر في الاقتصاد السياسي على المستوى الدولي؛ لاسيما بعد تعاظم دور الفواعل الجديدة من شركات متعددة الجنسيات في التجارة الدولية واتساع نطاق عمل العديد من المؤسسات الاقتصادية الدولية.[4]

---

[1] Ibid.

[2] PETER GROENEWEGEN, "Political Economy' and 'Economics", *The World of Economics*, (1991): 556.

[3] Lily Cichanowicz, "What is Political Economy?", Browsing: 04/07/2024: Political Economy | Definition, Examples & Analysis (perlego.com)

[4] عرجون شوقي، "النظريات الجديدة في الاقتصاد السياسي الدولي"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، م 08، ع 02، (2021): 79.

من خلال هذه المطبوعة البيداغوجية سنعالج المواضيع المقررة في مقياس الاقتصاد السياسي الموجهة للسنة الأولى ليسانس (جذع مشترك علوم سياسية)؛ منطلقًا من السؤال البحثي التالي:

**كيف ينظر مساق الاقتصاد السياسي منهجيا وموضوعيا للجوانب التحليلية للمشكلات الاقتصادية والسياسية؟**

- ✓ **المحور الأوّل: الاقتصاد السياسي: مقاربة معرفية**

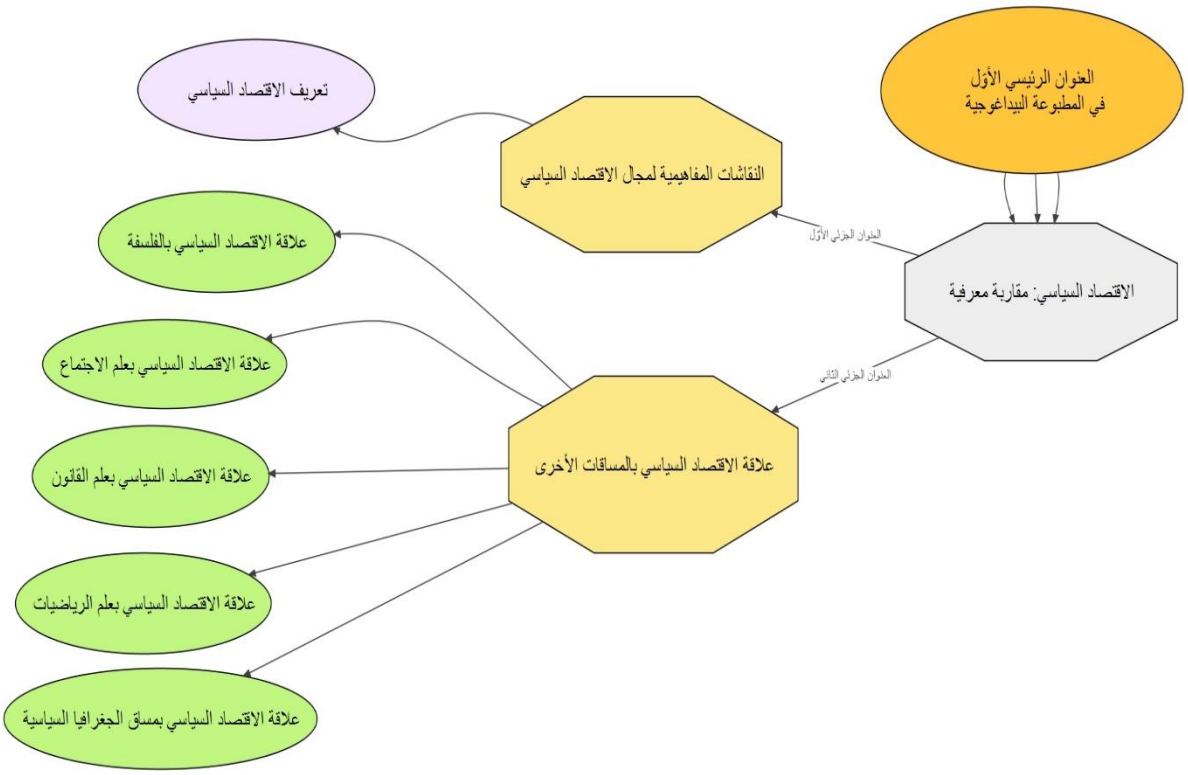

## المحاضرة 1: النقاشات المفاهيمية لمجال الاقتصاد السياسي

حسب "أليخاندرو فوكسلي" (الخبير في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وجامعة كاليفورنيا، جامعة نوتردام وجامعة كاليفورنيا، سان دييجو وجامعة ساسكس، ووزير مالية سابق في دولة شيلي):

"لا يجب أن يعرف الاقتصاديون نماذجهم الاقتصادية فحسب، بل يجب عليهم أيضا فهم السياسة والمصالح والصراعات والعواطف وجوهر الحياة الجماعية. لفترة وجيزة من الوقت يمكنك إجراء تغييرات بمرسوم، لكن للسماح لها بالاستدامة عليك بناء تحالفات وتوحيد البشر. لذا عليك أن تكون سياسيا".[1]

في معظم الأعمال المتعلقة بالاقتصاد السياسي، هناك اعتبارات مختلفة. غالبًا ما تكون معقدة وطويلة من حيث التحليل. تسبق إدخال تعريف ناضج لا بحمل تأويلات متناقضة في تصميمه المعرفي من قبل مؤلفه. فبعد الاجتهادات الكلاسيكية في توفير تعريف لميدان الاقتصاد السياسي؛ تبين أنّه لا تزال هناك العديد من الشكوك في مدى توافق الأطر النظرية والمنهجية مع ما هو مطروح في عالم معقد لمختلف العمليات الاقتصادية.

في إطار البحث عن جوهر مفهوم الاقتصاد السياسي يتبين أنّ الاقتصاد كعلم مُرتبط بشكل معين مع سلوك الإنسان؛ وهي الحالة التي تُنتج ظاهرة الندرة، وتُعرّف على أساس أنها التصميم الرسمي للاقتصاد. علاوة على ذلك، هناك وجهات تصميم أخرى؛ المعتمِدَة على المفاهيم الأساسية في العملية الاقتصادية "الإنتاج؛ التوزيع؛ الاستهلاك؛ الخدمات". في السياق نفسه، يُحذر لفيف من الباحثين من وجود اختلاف عميق في الأطر المنهجية المصممة لمفهوم الاقتصاد

[1] عامر بن محمد الحسيني، " التأثيرات السياسية في الاقتصاد"، الاقتصادية، (تمت الزيارة بوم: 2024/07/03)
(aleqt.com) التأثيرات السياسية في الاقتصاد | الاقتصادية

السياسي؛ موضحين الفرق وسُبل التكامل بين السلوك الاقتصادي باعتباره المحيط العام للعمليات الاقتصادية، والنشاط البشري والمجال الاقتصادي كمجال محدد من النشاط الاقتصادي.الاجتماعي. وعليه؛ فإنّ الاقتصاد السياسي هو العلم الاجتماعي الذي يدرس السلوك البشري في مواجهة الوسائل النادرة التي تسعى إليها غايات متعددة.[1]

إنّ البحث في الروابط المعرفية الأمبريقية في تعريف مجال الاقتصاد السياسي يرجع بنا إلى الدراسة المتميزة، الموسومة: "*Introduction: qu'est-ce que l'économie politique*" للمؤلف "*Alberto Alesina*" والمترجم في مجلة "Regards croisés sur l'économie" عام 2016. حيث ربط المؤلف في ورقته البحثية الاقتصاد السياسي بعلاقة القادة السياسيين والسياسات الاقتصادية، وكيف تتأثر هذه العملية بعملية الانتخابات. مُبينا في الوقت نفسه، فرضية تأثير السياسات الاقتصادية على نتائج الانتخابات والاستراتيجيات المستخدمة من قبل جماعات المصالح في التأثير على صُناع القرار السياسي. وعليه؛ أصبح الاقتصاد السياسي مجالًا أوسع بكثير ويمكن تعريفه على أنه دراسة الأشياء الاقتصادية فيما يتعلق بالعديد من التخصصات الأخرى مثل علم الاجتماع السياسي والأنثروبولوجيا وعلم النفس. وبصورة مماثلة حقل العلوم السياسية. لذلك؛ نحن نتساءل عن الطريقة التي تؤثر بها سمات ثقافية أو دينية معينة على السلوك الاقتصادي، أو عن الروابط بين الصراعات المسلحة والاقتصاد.[2]

من جهة أخرى، يستقصي المؤلف بالوضع؛ أنّ هناك عددًا مُعتبرا من المجتمع البحثي في علم السياسة الذين يستخدمون نفس الأساليب التي يستخدمها الاقتصاديون تمامًا، باتباع النماذج الرياضية لتمثيل السلوك وأدوات الاقتصاد القياسي لاختبار مدى توافق هذه النماذج

[1] CAIRN, "Qu'est-ce que l'économie politique?" , 03/ 07/ 2024: https://shs.cairn.info/revue-regards-croises-sur-l-economie-2016-1-page-10?lang=fr

[2] Alberto Alesina, "Introduction : qu'est-ce que l'économie politique?, Regards croisés sur l'économie, Propos recueillis et traduits de l'anglais par Asma Benhenda", Sébastien Grobon, Antoine Imberti, N° 18, 2016):.11.

مع الواقع الأمبريقي للوقائع السياسية. من هذه الزاوية، فإن الاقتصاد السياسي لن يكون مختلفًا كثيرًا عن العلوم السياسية. لكن؛ تجدر الإشارة إلى أنّ هؤلاء الباحثين السياسيين ما زالوا أقلية. باعتبار الغالبية العظمى من الباحثين في العلوم السياسية لا يستخدمون هذه التقنيات الكمية ويعتمدون عمومًا على أساليب مَغايرة. وبالتالي فإن الفرق الرئيسي بين الاقتصاد السياسي والعلوم السياسية سيكون منهجيًا.[1]

إنّ من السياقات والمفاهيم الجديدة ذات الصلة بالموضوع الاقتصاد الثقافي؛ حيث جاء في دراسة "ألبيرتو أليسينا" المُشتركة مع "باولا جوليانو" بعنوان "الثقافة والمؤسسات" والمنشورة بخانة مراجعة الأدبيات في مجلة الأدب الاقتصادي. أنّ الاقتصاد الثقافي من المجالات الجديدة للاقتصاد السياسي. على سبيل المثال، يرتبط المستوى الجيد من الثقة في المجتمع عمومًا بتحسين أداء المؤسسات السياسية. وعلى العكس من ذلك، فإن انعدام الثقة غالبا ما يؤدي إلى الطلب على تنظيم إضافي؛ وهو ما يمكن أن يكون مصدرا لعدم الكفاءة. كما يُمكن أن يكون للوزن المعطى للروابط الأسرية في المجتمع انعكاسات على توزيع المهام بين الرجل والمرأة؛ بحيث عندما يكون هذا الوزن مرتفعا، يكون معدل نشاط المرأة أقل عموما، وتقل احتمالات سعيها إلى الحصول على الوظائف الأفضل أجرا. ممّا يؤكد أنّ الثقافة مهمة لمجموعة متنوعة من النتائج الاقتصادية.[2]

ينبغي عند معالجة مفهوم الاقتصاد السياسي الإشارة إلى أنّ رواد الاقتصاد الحديث "آدم سميث، ديفيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل ..." قد أطلقوا على أنفسهم لقب الاقتصاديين السياسيين. حيث ظل الكتاب المؤلف من طرف "جون ستيوارت ميل" والموسوم "مبادئ الاقتصاد

---

[1] Ibid. 12.

[2] Ibid. 13 .14.

للمزيد حول موضوع الاقتصاد الثقافي كمجال من مجالات الاقتصاد السياسي، وعلاقة الثقافة بالمؤسسات الاقتصادية، أنظر:

Alberto Alesina, Paola Giuliano, "Culture and Institutions", *Journal of Economic Literature*, VOL. 53, NO. 4, (DECEMBER 2015): 898–944

السياسي" هو الوثيقة الأساسية في فهم مجال الاقتصاد السياسي منذ صدوره سنة 1848حتى نهاية القرن. بيد أنّ ما يُعاب عليهم أنهم لم يُقدموا تفصيلات بخصوص الفصل بين مجال الاقتصاد ومجال السياسة في مفهوم الاقتصاد السياسي. هذا الوضع المعرفي؛ أعطى دعامة للفصل بين التحليل السياسي والتحليل الاقتصادي، دامت لفترة طويلة خلال القرن العشرين. لكن؛ مع ظهور مشكلة الكساد الكبير والتنمية، زاد الاهتمام الأمبريقي بالقضايا الاقتصادية في العالم. وبالمثل؛ أدّت الظروف السياسية الصعبة التي شهدها العالم آنذاك، والمتمثلة في تمظهرات الحرب العالمية الأولى والثانية.[1]

مع بداية السبعينيات، ونتيجة لانهيار نظام "بريتون وودز " النقدي وأزمة أسعار النفط؛ أدرك المجتمع البحثي وصناع القرار خطأ الفصل بين المجال الاقتصادي والمجال السياسي، ممّا كرّس الاهتمام المتزايد على التداخلات بين المواضيع الاقتصادية والسياسية. حتى أصبح الاقتصاد من الفصول ذات الأولوية في مجال السياسة، وبالمثل أصبحت السياسة مرتبطة في تفسيراتها وتحليلاتها بمجال الاقتصاد. وهو ما ينعكس في ثلاثة محاور أساسية: .يُحلل الاقتصاد السياسي القوى السياسية المؤثرة على الاقتصاد؛ يُقيم الاقتصاد السياسي تأثير الاقتصاد على السياسة؛ يستخدم الاقتصاد السياسي أدوات الاقتصاد لدراسة السياسة.[2]

## 1.1. تعريف الاقتصاد السياسي

يعكس الاقتصاد السياسي منظور السياسات الاقتصادية التي تسعى إلى الحد من التقلبات الاقتصادية؛ وتبين أن هذه السياسات الاقتصادية هي أصل الدورات الاقتصادية. من جهة أخرى؛ يتكون التحليل الاقتصادي من خلال الورشات السياسية من دراسة التوجه

[1] جيفري فريدن، "الاقتصاد السياسي للسياسة الاقتصادية نظرة أقرب على التفاعلات بين السياسة والاقتصاد ومجالات أخرى"، **التمويل والتنمية**، (جوان 2020): 06.

[2] **المرجع نفسه**، 7.

الأيديولوجي للحكومات وكيف تؤثر الاختيارات الانتخابية على المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بمفاهيم: التضخم؛ الاستهلاك؛ التنمية.[1]

إنّ وجود الدّولة والسوق وتفاعلهما المستمر والمشترك يؤدي بالضرورة حسب الدراسة التي قدّمها "روبرت غيلبين" والموسومة "الاقتصاد السياسي للعلاقات الدّولية" إلى إيجاد حقل الاقتصاد السياسي؛ ففي غياب الدّولة تُصبح ميكانيكية الأسعار وفواعل السوق هي المحدد لنتائج التفاعلات الاقتصادية. بينما؛ وفي غياب السوق، فإنّ الدّولة أو ما يُعادلها هي التي توفر الموارد الاقتصادية، باعتبارها السلطة السياسية التي لها القرارات الاقتصادية. ومع أنه لا يُمكن الفصل بين الركنين فصلا مكتملا، فإنّ التفسير الوارد أنّ التأثير النسبي بينهما مستمر ويختلف باختلاف ظروف البيئة المحيطة بهما.[2]

بالانتقال من المفهوم التقليدي للاقتصاد السياسي الذي يُعبر عن دلالات علم الاقتصاد مثل ما أشارت له أدبيات آدم سميث. توجه العديد من العلماء إلى تطوير وتدقيق مفهوم مصطلح الاقتصاد السياسي؛ مثل "أنتوني دواتز؛ وبرومو فري؛ وغاري بيكر"؛ حيث قدّموا تعريفات بخصوص الاقتصاد السياسي على أنه تطبيق أسلوب الاقتصاد المنهجي، أو ما يسمى بالنموذج الفاعل المنطقي على كل أنماط السلوك الإنساني. بينما؛ يرى لفيف آخر من العلماء أمثال "كارل ماركس" أنّ الاقتصاد السياسي يُعبر عن استخدام نظرية اقتصادية محددة لتفسير سلوك المجتمع؛ مثل العمل الجماعي. كما تجدر الإشارة؛ أنّ هناك تفسيرات أخرى لمفهوم الاقتصاد

[1] Maya Bacache-Beauvallet, "Les cycles politiques", *Idées économiques et sociales,* N°151, (January 2008):10.

[2] روبرت غيلبين، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، (الامارات العربية المتحدة، مركو الخليج للأبحاث، تر: مركو الخليج للأبحاث، 2004)، 24.

السياسي، إذ يرى العديد من الباحثين أنّ المفهوم مرتبط بعملية الإشارة إلى مجموع التساؤلات والقضايا الموضوعية والمنهجية التي تتولد من التفاعلات المستمرة بين الاقتصاد والسياسة.[1]

تأكيدا على ما سبق؛ فالدّولة باعتبارها فاعل من فواعل الاختصاص في الاقتصاد السياسي فهي تستند على مفاهيم الإقليمية والولاء، كما تمتلك شرعية استخدام القوّة. من جهة أخرى؛ يستند السوق إلى مفاهيم التكامل الوظيفي وتحليل الأسعار والكميات من أجل تصميم القرارات. وأنّ التوتر بين هاذين الفاعلين في التنظيم الاجتماعي يُنتج المشكلات البحثية التي يُعنى بدراستها الاقتصاد السياسي.

إنّ المحاولات البحثية في فهم مجال الاقتصاد السياسي تستدعي بالضرورة فهم الاجتهادات الكبيرة التي وضعها "جون مايناردكينز "الذي شرح في كتابه "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والمال" العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم؛ وأن الحكومات لابد وأن تتلاعب بالسياسة المالية لضمان التوازن بين الاثنين. وتجدر الإشارة؛ أن الثورة الكينزية التي حدثت في وقت كانت الحكومات تحاول فيه تخفيف آثار الكساد الأعظم العالمي في ثلاثينيات القرن العشرين، ساهمت في صعود دولة الرفاه وزيادة حجم تدخل الحكومة مقارنة بالقطاع الخاص. وفي بعض البلدان . خاصة الولايات المتحدة الأمريكية . أدّى تطور الكينزية إلى تحول تدريجي في معنى الليبرالية؛ فانتقلت من عقيدة تدعو إلى دولة سلبية نسبيا واقتصاد يسترشد بـ "اليد الخفية" للسوق، إلى وجهة نظر مفادها أنّ الدّولة يجب أن تتدخل بنشاط في الاقتصاد من أجل توليد النمو والحفاظ على مستويات التوظيف.[2]

[1] **المرجع نفسه**، 24. 25.

[2] Michael A. Veseth, David N. Balaam, "Political Economy", *The Editors of Encyclopaedia Britannica*, (14 June 2024): Political economy | Definition, History, Types, Examples, & Facts | Britannica Money

مع بداية الألفية وبزوغ المحاولات الجدية لنشر مفهوم العولمة، أصبحت تأثيرات التطورات السياسية والاقتصادية ذات أهمية متزايدة عبر حدود البلدان. وقد أدى هذا بدوره إلى تزايد أهمية المنظمات الدولية. على نحو مماثل؛ تطورت مجموعة ضخمة من الأبحاث في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية المتخصصة في دراسة المنظمات الدولية ذات الصلة بصنع السياسات الدولية. إنّ مهام العديد من المنظمات الدولية اقتصادية من حيث طبيعتها بشكل أساسي؛ لا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وإلى حد كبير، الاتحاد الأوروبي أيضًا. وبالتالي فإن أنشطة هذه المنظمات تشكل هدفًا طبيعيًا للبحث الاقتصادي أيضًا. ومن المؤسف أنّ النهج الاقتصادي والسياسي للمنظمات الدولية ظل منفصلاً إلى حدٍ كبير حتى الآن.[1]

يوفر منظور الاقتصاد السياسي إمكانية بناء الجسور بين الاثنين. ومع ذلك؛ حينما يتعلق الموضوع بالاقتصاد السياسي للمنظمات الدولية، فقد تطورت معظم البحوث بشكل منفصل في أي من التخصصين، مع القليل من الارتباطات المتبادلة أو الاستشهادات المتقاطعة؛ بسبب عدم تطابق النماذج المعرفية للتخصصين والكيفية التي يُفهم من خلالها الاقتصاد السياسي في الواقع. من خلال هذا المنطلق؛ يمكن تفسير العديد من المنظمات الدولية ذات الصلة على أنها جزء من السياسة وجزء من الاقتصاد (الدولي).[2] فهل تكون جميع الأبحاث التي تركز على المنظمات الدولية من هذا المنظور بحثًا في الاقتصاد السياسي؟

إنّ من شأن هذه الأسئلة وأخرى، أن تفتح المجال واسعا من أجل البحث عن علاقة الاقتصاد السياسي بمختلف القضايا ذات الطابع السياسي والاقتصادي؛ ذلك أنّ الاقتصاد

[1] Axel Dreher, Katharina Michaelowa, "The Political Economy of International Organizations" , *The Review of International Organiza*, Vol. 3, No. 4, (December 2008): 01.
[2] Ibid. 02.

السياسي هو تعبير عن العلاقة المتبادلة والديناميكية بين السعي وراء الثروة والقوة.[1] ممّا يجعل السياسة والاقتصاد متفاعلان بالشكل الذي يتناسب وتوزيع الثروة والقوة بين الوحدات السياسية من جهة وبين مكونات الدّولة الواحدة من جهة ثانية.

في الآونة الأخيرة، وبعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 أصبح النظام الاقتصادي والسياسي على مستوى دول لعالم يترنح تحت وطأة التحديات المتزايدة، وتعمقت في أعقابها أزمات متصلة؛ كتغير المناخ، والشعبوية الاستبدادية، والهشاشة المالية العالمية، وتباطؤ النمو الاقتصادي والإنتاجية، وتفاقم التفاوت الطبقي، ومخاطر الذكاء الاصطناعي، والمنافسة الجيوسياسية بين الولايات المتحدة والصين، والتوقف عن الحد من الفقر العالمي. وقد تقوضت الاستجابات التقليدية لهذه التحديات بتفكك الليبرالية الجديدة، ورد الفعل العنيف للعولمة، وإعادة ظهور السياسة القومية في أوروبا والولايات المتحدة، والصراع حول معنى وقيمة ومتطلبات الديمقراطية.[2]

هذه الظروف ساهمت في إعادة نسج الروابط البحثية في استكشاف طرق بديلة للتفكير في اقتصادات السوق المعاصرة وإعادة بنائها. ممّا استدعى الاهتمام بثلاثة موضوعات أساسية في الاقتصاد السياسي. وهي: الجهود المبذولة لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل اجتماعيًا في البلدان الأكثر ثراءً وكذلك في البلدان الأكثر فقراً؛ طبيعة ومصير ونشر أسلوب الإنتاج الجديد المكثف للمعرفة؛ الماضي والحاضر والمستقبل للاضطرابات الاقتصادية العالمية والعولمة.[3]

من هنا يتضح، أنّ الاقتصاد السياسي هو مجال دراسة يركز على الطرق التي تتفاعل بها المؤسسات السياسية والسياسات الاقتصادية والثقافة والجغرافيا السياسية في تشكيل التباين

---

[1] روبرت غيلبين، مرجع سابق، 28.

[2] Dani Rodrik, "Political Economy and Its Future", *Harvard Kennedy School*, (02. 07.2024): Political Economy and Its Future | Harvard Kennedy School

[3] Ibid.

الملحوظ في النتائج الاقتصادية والسياسية في جميع أنحاء العالم. علاوة على مسألة إلقاء الضوء على كيفية تشكيل إرث الماضي للمؤسسات الاقتصادية والثقافية والسياسية المعاصرة؛ التي تُمكننا من فهم أفضل للقوى التي تولد الاستمرار ومحفزات التغيير. كما يهتم الاقتصاد السياسي أيضا بمسائل توزيع القوة والموارد داخل المجتمع وكيف تشكل هذه العوامل المؤسسات المختلفة والمتعددة.[1]

كما يؤكد كل من مانويلا موشيلا (*Manuela MOSCHELLA*)، لوسيا كواليا (*Lucia QUAGLIA*) وأنيتا سبندزاروفا (*SPENDZHAROVA*) في كتابهم البيداغوجي المُشترك المنشور بدار نشر جامعة أوكسفورد سنة 2024، والموسوم بـ : " *European Political Economy: Theoretical Approaches And Policy Issues*". حيث يوفر الكتاب من خلال اتخاذ الاتحاد الأوروبي نموذجا للدراسة مجموعة من المعطيات المفاهيمية المساعدة على إدراك وفهم التطور الذي وصل إليه مجال الاقتصاد السياسي؛ مثل التأثير السياسي لارتفاع التفاوت، ووظيفة وتأثيرات الاتحاد الاقتصادي والنقدي، مستقبل النموذج الاجتماعي، التكامل النقدي والمالي، الرفاهية والعمل، التجارة والتنمية، الهجرة، الصحة وعدم المساواة، العولمة، قضايا البيئة.[2] وهو ما يُمكن تلخيصه على كل قضايا الاقتصاد السياسي التي تخص الاتحادات الدولية في العالم.

تجدر الإشارة، أنّ مفهوم الاقتصاد السياسي يُستخدم بشكل أساسي في سياقين متصلين؛ فيستخدم للإشارة إلى مجال بحث متعدد التخصصات يجمع علماء السياسة والاقتصاد والباحثون القانونيون وعلماء الاجتماع، بالتحقيق في العلاقة بين المجال السياسي "الدّولة" والنظام الاقتصادي للمجتمعات المختلفة في نقاط زمانية متباينة. من جهة أخرى؛

[1] Center for Philosophy, Politics, and Economics, " Political Economy", (03. 07. 2024): Political Economy | Center for Philosophy, Politics, and Economics | Brown University

[2] Manuela MOSCHELLA, Lucia QUAGLIA, Aneta SPENDZHAROVA, *European Political Economy: Theoretical Approaches And Policy Issues* (Oxford : Oxford University Press, 2024), 03.

يستخدم علماء الاجتماع والصحفيون وغيرهم من المراقبين أحيانًا مصطلح الاقتصاد السياسي للإشارة إلى التفاعل الموجود بين السياسة والأعمال في المجتمعات وعلاقته بالقانون، وذلك بالاعتماد والتركيز على السياق الأول،[1]

هذا التطور المعرفي لمفهوم الاقتصاد السياسي لم يكن وليد أحداث اقتصادية وسياسية فحسب، وإنّما للنقاشات الفلسفية والحوارات الفكرية المُنتجة من طرف فلاسفة الاختصاص أيضا. وخير دليل على ذلك؛ أنّ "آدم سميث" في بداية التحليل الاقتصادي للعلوم الاجتماعية الحديثة والنظرية الاجتماعية المرتبطة بعصر التنوير؛ لم ينظر إلى الاقتصاد لأول مرة من منظور أفراد المجتمع المهتمين بمصالحهم الذاتية والذين يريدون أفضل عرض مادي ممكن فحسب، بل تساءل أيضًا عن كيفية مساعدة الدّولة والفضيلة في تحقيق ذلك. فكانت نقطة البداية لاعتباراته؛ هي انتقاد السياسة الاقتصادية التجارية والعواقب السلبية الملحوظة لهيئات صنع القرار المركزية، فضلاً عن التموقع السلبي من قبل المجموعات غير المنتجة مثل اللوردات الإقطاعيين. وفيما يتعلق بهذا، توصل سميث إلى مزايا التنسيق اللامركزي عبر الأسواق واكتشف أساس التأثيرات الوظيفية فيما يتعلق بالثروة المادية للأمم والمجتمعات في آليات عملها.[2]

❖ **بخصوص تعريف الاقتصاد السياسي باعتباره علما للمبادلة وإدارة الموارد النادرة**؛ ينظر موضوع الاقتصاد السياسي الى الوسيلة المتمثلة في التبادل؛ على غرار تعريف "جيتون بيرو" الذي يعرف الاقتصاد السياسي على أنه دراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عما هو بحوزته ليحصل بالمقابل ومن فرد آخر على ما يحتاجه وأن عملية التبادل هي التي تسمح بقيام صلة بين إنتاج الأموال والسلع وإشباع الحاجات. بالإضافة إلى ذلك؛ يعتبر الاقتصاد السياسي علما اجتماعيا يهتم بإدارة الموارد النادرة هذا الاتجاه يصدر متأثر بتعريف

[1] Karsten Mause, "Political Economy", *Encyclopedia of Law and Economics*, (03. 07. 2024): :Political Economy | SpringerLink

[2] Andrea Maurer, "Wirtschaft – Gesellschaft – Politik", Handbuch Wirtschaftsphilosophie III", Springer: Fachmedien Wiesbaden, (2021): 03.
(2) (PDF) Wirtschaft – Gesellschaft – Politik (researchgate.net)

الاقتصادي الفرنسي "ريمون بار" اذ يعرف الاقتصاد بأنه " علم إدارة الموارد النادرة في المجتمع البشري ودراسة طرق التكييف التي يجب على البشر إتباعها كي يعادلوا بين حاجاتهم غير المحدودة وبين وسائل تحقيق هذه الحاجات المحددة والنادرة".[1]

يُعتبر علم الاقتصاد على هذا الأساس علما تنظيميا لإدارة الموارد النادرة نسبيا في المجتمع لغرض تلبية الحاجيات الانسانية المتزايدة؛ فهو العلم الذي يدرس سلوك الانسان المتعلق بالعلاقات بين الأهداف والوسائل المحدودة ذات الاستخدامات المتعددة. ممّا يجعل الندرة النسبية أساس الظواهر الاقتصادية وأساس علم الاقتصاد.[2]

في السياق نفسه؛ يمكن حوصلة مواضيع علم الاقتصاد السياسي من مفهومه المُرتبط بإدارة الموارد النادرة في النقاط التالية:[3]

.يدرس علم الاقتصاد السياسي رأس المال والأرض في الاقتصاد، وكيف يتم استخدام هذه الأسعار في توزيع الموارد؛

.يستطلع سلوكيات الأسواق المالية وأنماطها التوزيعية؛

.يدرس كيفيات توزيع الدخل والمساعدات الاجتماعية دون التأثير على منظومة الاقتصاد؛

.يهتم بدراسة العجز الحكومي ومفهوم الضرائب وأنماط تسييرها؛

. يبحث في قضايا التجارة الدولية وكيف تلعب الحواجز الجمركية دورا في تقليصها أو مساعدتها؛

. يهتم بقضايا التنمية على المستوى الوطني والمحلي، ويُشجع البحث على مواضيع تثمين الموارد وحُسن استغلالها؛

### 2. 1. تعريف المشكلة الاقتصادية

تُعتبر المشكلة الاقتصادية مفهوما متعدد المقاصد، فالرأسمالية تعتبر المشكلة الاقتصادية في نقص الموارد الطبيعية نسبيا، نظرا الى محدودية الطبيعة ونضب ثرواتها. حيث تنشأ المشكلة

---

[1] مجموعة محاضرات منشورة على منصة المودل، جامعة محمد بوضياف، مسيلة.

[2] عبد الحق رايس، كريمة بن شريف، "تحليل المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد السياسي"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، (2022)، 822.

[3] **المرجع نفسه**، 823.

عند كيفية التوفيق بين الإمكانات الطبيعية المحدودة والحاجات الإنسانية المتزايدة. في حين تعتبر الماركسية أنّ المشكلة الاقتصادية تتمثل بالتناقص المستمر بين الشكل والنظام الذي يتم به الإنتاج في المجتمع وبين نظام التوزيع. أمّا الإسلام فهو يكشف عن حقيقة المشكلة ببعد آخر حيث تكمن المشكلة الاقتصادية في الإنسان نفسه.

على سبيل الذكر لا الحصر؛ تكمن عناصر المشكلة الاقتصادية في؛

- ✓ **الحاجات الاقتصادية:** إنّ الحديث عن الحاجات الاقتصادية يُلزمنا التطرق للعلاقة التي تجمع بين الاحتياجات الاقتصادية والعمل؛ التي يُمكن وصفها بالعلاقة المعقدة والمتعددة الجوانب، والتي كانت ولازالت موضوعًا لكثير من الأبحاث والنقاشات في مجالي الاقتصاد والاجتماع. فالعمل، في جوهره، هو الوسيلة التي يُشبع بها الأفراد احتياجاتهم الاقتصادية ويضمنون بها سبل عيشهم. فهو يُتيح لهم فرصة كسب دخل، ممّا يُمكّنهم بدوره من الحصول على السلع والخدمات الضرورية لبقائهم ورفاههم. فالاحتياجات الاقتصادية هي المتطلبات الأساسية التي يجب على الأفراد تلبيتها لإعالة أنفسهم وأسرهم. وتشمل هذه الاحتياجات عادةً الطعام والمأوى والملبس والرعاية الصحية، وغيرها. بحيث أنّ عملية تلبيتها تتطلب ممارسة الأفراد لعمل يُمكّنهم من كسب أجر معيشي.[1]
- ✓ **الموارد الاقتصادية:** تستخدم النماذج الاقتصادية المختلفة أربعة أو ستة أنواع مختلفة من الموارد الاقتصادية. يُشار إلى هذه العناصر أحيانًا بالعوامل، ويحدد الاقتصاديون عادةً أربعة عوامل كموارد اقتصادية: الأرض، والعمل، ورأس المال، وريادة الأعمال:[2]

[1] William Seyfried, "Examining the Relationship Between Employment and Economic Growth in the Ten Largest States", *Southwestern Economic Review*, (January 2011): 22.
[2] Margaret Stone, Lesley Chapel, "Economic Resources: Definition, Types & Examples", study.com, browsing 1 avr 2025: https://study.com/academy/lesson/what-are-economic-resources-definition-types-examples.html

تُعتبر الأرض ضرورية لإنشاء مكان اقتصادي، مثل مستودع أو مصنع لتصنيع السلع. كما قد تستخدم شركات الخدمات الأرض لتوفير مساحة عمل لموظفيها. وتُعتبر جميع الأصول المادية للشركة (بما في ذلك المال والأدوات والآلات والمعدات) رأس مال. حيث تنشأ ريادة الأعمال عندما يرغب فرد أو مجموعة في طرح سلع أو خدمات في السوق. بما يشمل جميع جوانب تطوير وتنظيم وإدارة الأعمال التجارية. كما تشمل المخاطر التي تتحملها الشركة كجزء من ملكيتها.

هناك طريقة لتصنيف الموارد الاقتصادية، وهي المعلومات، وسمعة الشركة، ومخاطر ملكية الشركة (بالإضافة إلى الأرض والعمالة ورأس المال). حيث يمكن اعتبار المعلومات بمثابة المعرفة المحددة، والتي غالبًا ما تكون ملكية خاصة للشركة. على سبيل المثال، تُعدّ سجلات العملاء المستخدمة لتقديم إعلانات مُوجّهة نوعًا من موارد المعلومات. كما تُعدّ عملية مُحددة تُستخدم في إنتاج السلع نوعًا آخر من موارد المعلومات. كما تؤثر سمعة الشركة التجارية على ربحيتها. وقد زادت الابتكارات التكنولوجية من أهمية سمعة الشركة، إذ أصبح من السهل على المستهلكين البحث عن سمعة الشركة عبر الإنترنت. فالسمعة التجارية الجيدة أمرٌ بالغ الأهمية لربحية الشركة.

بخصوص المخاطر المتوقعة، مثل احتمالية سوء تصرف الموظفين. تواجه الشركات مخاطر غير متوقعة، مثل تعطل معدات التصنيع الجديدة بشكل غير متوقع. وقد يصعب أيضًا التنبؤ بالمخاطر المرتبطة بالاقتصاد ككل. فالقدرة على التعامل مع المخاطر نوعٌ آخر من الموارد الاقتصادية. على سبيل المثال، بالإضافة إلى التكلفة النقدية للمواد المستخدمة في الإنتاج، قد تكون تكاليف العمالة ضروريةً لإنتاج سلعة ما. كما قد تُعدّ تكاليف الأرض المرتبطة بالمستودع الذي يُنتج فيه السلعة موردًا اقتصاديًا ضروريًا للإنتاج. ممّا يجعل البيانات المالية تتضمن موارد

اقتصادية محددة مثل الأرض والمخزون والنقد. ولتقديم صورة مالية كاملة، تكشف الميزانيات العمومية أيضًا عن الالتزامات أو الديون التي قد تُقلل من قيمة الموارد الاقتصادية للشركة

✓ **القرار الاقتصادي:** يمكن أن تؤثر القرارات الاقتصادية المتعلقة بمنتج جديد على أي تطوير لاحق، وكذلك على إطلاق المنتج. علاوة على ذلك، قد يؤدي اتخاذ القرارات غير الناجحة إلى تفويت فرص العمل أو إنفاق المزيد من الأموال على إعادة العمل. وعليه؛ تُعتبر عملية البحث في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية وعلاقتها بتطوير المنتج من المجالات البحثية المهمة. حيث كما تُعزز فهم العملية والصعوبات التي تنطوي عليها، وكيفية تحسين القرارات أثناء تطوير منتج جديد. وبالتالي، يمكن أن تُشكل مرجعًا عند البدء في تطبيق أساليب دعم القرارات الاقتصادية.[1]

إنّ القرار الاقتصادي يُناقش الأنظمة المعقدة في سياق السياسات الاقتصادية والتجارية وصنع القرار. بحيث يُمكننا من ابراز الأنظمة الاجتماعية وتصنيفها؛ والتي عادةً ما تكون فوضوية وغير خطية أو غير متوازنة، وبالتالي أنظمة معقدة. كما يُناقش التغير السريع في سلوك المستهلك العالمي، ممّا يزيد من تعقيد الأعمال والإدارة. ولصنع سياسات اقتصادية في ظل التعقيد، تُطرح المبادئ التالية في أدبيات القرارات الاقتصادية: الانفتاح والمنافسة الدولية، والتسامح وتنوع الأفكار، والموثوقية الذاتية، وانخفاض الاعتماد على المساعدة الخارجية.[2]

من وجهة نظري، يتبين أنّ مفهوم الاقتصاد السياسي مفهوم موسع؛ يوفر نموذجه المعرفي مساحة خصبة لمعالجة مختلف القضايا ذات البُعد الاقتصادي والسياسي، فهو المجال الذي تتداخل فيه متغيرات وفواعل البُعدين. ممّا يجعلنا نستنتج مجموعة من الاستنتاجات؛ لعلّ أبرزها صعوبة تحديد مفهوم شامل لمجال الاقتصاد السياسي، نظرا للظروف السياسية

[1] Brian J. Galli, "Economic-Decision-Making in New Product Development: A Review of the Relationship", *International Journal of Applied Management Sciences and Engineering*, Volume 7 (June 2020): 1.

[2] Robert Kitt, "Economic decision making: application of the theory of complex systems", browsing: August 2012: https://arxiv.org/abs/1208.1277

والاقتصادية وتداخلاتها الاجتماعية والقانونية على المستويات الوطنية والعالمية. بالتفصيل؛ يبقى مفهوم الاقتصاد السياسي يتطور بتطور الأحداث الاقتصادية والسياسية وما ينتُج عنها من مشكلات اقتصادية مثل: مشكلة الفقر؛ التبعية؛ مشكلة التلوث؛ مشكلة النُدرة، مشكلة التضخم؛ مشكلة الغذاء.... وغيرها من المشكلات القابلة للتطور أكثر في عالم تسوده الصراعات والمشكلات السياسية؛ كالحروب، الهجرة، الصراع شمال. جنوب وشرق. غرب.

## المحاضرة 2: علاقة الاقتصاد السياسي بالمساقات الأخرى

إنّ الاقتصاد السياسي باعتباره اقرابا يُعتمد عليه في تحليل مختلف الظواهر ذات البُعد الاقتصادي والسياسي؛ يعتمد على مجموعة من التقنيات والأساليب المساعدة في بناء التلخيصات والوصول إلى النتائج، حيث عادة ما نجد هذه الأساليب والتقنيات في دائرة معارف علوم أخرى، ممّا يدل على وجود تقاطع معرفي بين مجال الاقتصاد السياسي وهذه العلوم. هذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا العنصر من المطبوعة البيداغوجية؛ من خلال الكشف عن طبيعة العلاقة المنهجية والموضوعية ومكانتها في تشكيل النموذج المعرفي لمساق الاقتصاد السياسي.

### 2. 1: علاقة الاقتصاد السياسي بالفلسفة

إنّ الجذور الفكرية التي تؤسس لمساق الاقتصاد السياسي من حيث الأفكار التنظيمية للشؤون الاقتصادية والسياسية للأفراد، تستند إلى القواعد الفلسفية الكلاسيكية. فاعتماده على طرق التحليل القائمة على المنطق، الاستنباط والاستقراء يُثبت الارتباط الوثيق بين مساق الاقتصاد السياسي وعلم الفلسفة. علاوة على ذلك؛ فإنّ اقتراب الاقتصاد السياسي لا يمكن أن يتطور خارج التصورات الفلسفية المُغذية للأفكار الباحثة عن الحلول لمختلف القضايا الإنسانية بما فيها قضايا الاقتصاد السياسي. كذلك؛ من الحجج التي تبرر الارتباطات الفكرية بين الاقتصاد

السياسي والفلسفة الاسهامات الكبيرة لفلاسفة الرأسمالية والاشتراكية، أمثال؛ آدم سميث، كارل ماركس، جون مينارد كينز وغيرهم من المفكرين التي تتقاطع أبحاثهم في الاقتصاد السياسي مع أفكارهم الفلسفية.

بصورة مماثلة؛ نجد الترابط بين الاقتصاد السياسي والفلسفة في الطرق التي تشترك بها القيم الاخلاقية في التفكير الاقتصادي؛ المتمثلة في: قيم الرفاهية الانسانية، العدالة الاجتماعية، والمقايضات بين الافضليات التي تتطلبها الخيارات الاقتصادية.[1]

وعليه؛ فإنّ التقاطع بين الاقتصاد السياسي والفلسفة يُثير أسئلة حول أبستمولوجيا هذا الفرع من العلوم الاجتماعية. ذلك أنّ الأسئلة تُعالج قضايا بناء النظرية، تأكيد النظرية، كفاية التوضيح، وما شابه. فهي تثير بعض الأسئلة الأخلاقية التي يُجبر الاقتصاد والسياسة على مواجهتها؛ ممّا يدمج المزيد من الدراسة للمؤسسات الاقتصادية والسياسية في كنف العلوم الاجتماعية، باعتبار أنّ الاقتصاد السياسي هو مساحة من التحقيق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يركّز على المضامين المادية والسياسية والاخلاقية للظاهرة الاجتماعية قيد الدراسة،[2]

## 2. 2: علاقة الاقتصاد السياسي بعلم الاجتماع

إن النقاشات التي يطرحها مجال الاقتصاد السياسي بخصوص الهدف الذي وجد من أجله، قد بينه وبكل وضوح عمالقة الاقتصاد السياسي؛ آدم سميث، وديفيد ريكاردو، وكارل ماركس، وجون ستيوارت ميل في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي". حيث قاموا بتحديد الهدف من دراسة الاقتصاد السياسي: المتمثل في خلق الثروة. ومع ذلك؛ من الممكن أن يزعم المرء أن علم

[1] حاتم حميد محسن، " الأبعاد الفلسفية للنظريات الاقتصادية"، **شبكة النبأ المعلوماتية**. تم التصفح يوم: 03/ 07/ 2024: https://annabaa.org/arabic/economicarticles/27956

[2] **المرجع نفسه، المكان نفسه.**

الاقتصاد في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين جعل في البداية مسألة القيمة محورية، في حين كانت هذه المسألة دوماً تابعة لمسألة النمو في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي. ولكن بمجرد أن حسم "كينيث أرو وجيرارد ديبرو" هذه المسألة في أوائل خمسينيات القرن العشرين، أصبحت القيمة مرة أخرى أشبه بعرض جانبي داخل هذا التخصص. وكان آخر ازدهار حول هذا الموضوع هو جدال "كامبريدج" حول رأس المال في أواخر الستينيات؛ والذي فتح المجال أمام أفكار تخصص علم الاجتماع كالنمو السكاني وتأثيراته في النمو الاقتصادي.[1] ممّا يجعلنا نتساءل على العلاقة التي تجمع بين الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع؟

إنّ الاجتهادات التي قدّمها "دافيد هيوم" بمناقشته للفضيلة الاصطناعية المتمثلة في العدالة. حيث يرى هيوم أننا يمكن خدمة مصالحنا على أفضل وجه من خلال كبح جماح اللاعدالة في تحقيق هذه المصالح؛ ذلك أننا نحقق نتائج أفضل عندما نسترشد بقواعد العدالة في التعامل مع بعضنا البعض. وإلا فلن يكون هناك ما يوازن بين حب الكسب، وخلق الثروة البشرية الصالحة في المجتمع. لهذا السبب؛ يرى دافيد هيوم أنّ العدالة فضيلة اصطناعية[2].

وفقًا لكونت، يسعى علم الاجتماع إلى اكتشاف القوى الاجتماعية التي تؤدي إلى تطور التنمية البشرية بطريقة مماثلة للطريقة التي يكتشف بها علماء الأحياء والفيزيائيون القوانين الطبيعية. مثل علم الأحياء. يتعامل علم الاجتماع مع القوى الخارجية التي تؤثر على الأفراد. فهو يحلل المجتمع ككل؛ أين يتأثر كل فرد بالعادات أو المؤسسات الاجتماعية. على سبيل المثال، تنتج كل طبقة اجتماعية ثقافة معينة، ثم تؤثر هذه الثقافة على سلوك الأفراد المنتمين إلى هذه

[1] Shaun P. Hargreaves Heap, "TWO ACCOUNTS OF THE RELATION BETWEEN POLITICAL ECONOMY AND ECONOMICS (AND WHY IT MATTERSWHICH ACCOUNT IS BETTER)", *Published online by Cambridge University Press*. Browsing on: 03 July 2024:
TWO ACCOUNTS OF THE RELATION BETWEEN POLITICAL ECONOMY AND ECONOMICS (AND WHY IT MATTERS WHICH ACCOUNT IS BETTER) | Social Philosophy and Policy | Cambridge Core
[2] Ibid.

الطبقة بطرق من شأنها أن تديم الطبقة دون التخلي عن السياق الاجتماعي الذي يتخذ فيه الناس القرارات.[1]

أثرت أفكار "كونت" على "إميل دوركهايم"، الذي طور تقليد "إركلارين" في علم الاجتماع. حيث يرى أنّ المؤسسات والهياكل الاجتماعية أكثر من مجموع مكوناتها الفردية، أو شيئًا أعظم من النتيجة التي تنتج عن إضافة سلوك كل فرد بطريقة ما؛ فهي تستند إلى الأخلاق والقواعد الاجتماعية والمعايير والمنظمات الاجتماعية المحددة؛ كما أنّها تؤثر على الأفراد والسلوك الفردي. على نحو مماثل، أكّد عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر" أن الثقافة الدينية من المرجح أن تؤثر على السلوك الفردي. وفي دراسته الشهيرة عن العلاقة بين الأخلاق البروتستانتية وصعود الرأسمالية في الدول الغربية، أوضح "فيبر" أن بعض سمات الثقافة الدينية البروتستانتية كالزهد، عبادة العمل، تقدير النجاح الاقتصادي، ساعدت في تحويل البروتستانت إلى رواد أعمال.[2]

كل هذه النقاشات وأخرى لم نذكرها، تُشكل أهم المواطن لتداخل قضايا الاقتصاد السياسي بقضايا علم الاجتماع. والتي حسب رأيي؛ تبقى في تطور بتطور القضايا الاجتماعية المشتركة بين مجال الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع، كمشكلة البطالة، أزمة الفقر، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات ... وغيرها من المواضيع ذات الصلة.

## 2. 3. علاقة الاقتصاد السياسي بعلم القانون

إنّ الاهتمام المُتزايد بالمناهج النقدية لدراسة القانون والسياسة والاقتصاد يجد تعبيره في رفض التفسيرات الاقتصادية لكل شيء. ففي حين أنّ "الاقتصاد السياسي" كتخصص وطريقة

[1] Guillaume Vallet, Steven Pressman, "Economics and Sociology: An Introduction", *Review of Political Economy*, VOL. 32, NO. 2, (2020): 142.
[2] Ibid.

للتفكير له تاريخ طويل مرتبط ببعض المفكرين الغربيين العظماء في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. إلا أنّ الاهتمام الأخير ينبع من اقتناع متجدد بأن العمليات السياسية والقانونية والاقتصادية لا يمكن فهمها بأي طريقة ذات مغزى على أنها مستقلة. باعتبار أنّ صنع القرار السياسي وصنع القانون لا يحدثان في فراغ اجتماعي أو اقتصادي، على الرغم من أن الظروف المادية في ذلك اليوم تعتبر في كثير من الأحيان أمراً مسلماً به بالنسبة لكثير من صناع السياسات.[1]

على سبيل المثال، نادراً ما يكون السؤال في مجال الاقتصاد السياسي حول ما إذا كان ينبغي لنا الحفاظ على اقتصاد السوق الرأسمالي أو التخلي عنه سؤالاً سياسياً بارزاً. وفي أغلب الأحيان يتخذ السؤال الشكل التالي: أي نوع من اقتصاد السوق الرأسمالي نريد أن يكون لدينا؟ لكن؛ وفي الفترات الفاصلة، عندما نتذكر مرة أخرى أنّ الاقتصاد هو بناء قانوني سياسي، فضلاً عن كونه نتاجاً لعلاقات القوة بين الطبقات الاجتماعية، والجنسين، والأعراق، والمصالح الوطنية، والصراعات الاجتماعية الأخرى (المركز. المحيط، الدائن. المدين، مالك الأرض، سكان المدن، رأس المال، العمالة، العمال، البطالين)، يعود السؤال الأعمق حول الدور المادي للبنية والوكالة. ومن خلال التحليلات التي تلتقط طبيعة وديناميكيات هذه العلاقات، قد يكون من الممكن التوصل إلى فهم ذاتي أكثر يستدعي ضرورة الربط المتكامل بين القانون والاقتصاد السياسي في المجتمع الحديث.[2]

## 2. 4. علاقة الاقتصاد السياسي بعلم الرياضيات

إنّ العلوم السياسية هي واحدة من آخر التخصصات التي بدأت في استخدام الرياضيات على نطاق واسع. فخلال النصف الأول من هذا القرن؛ كانت الصيغ الرياضية تُستخدم بدرجة

[1] Michael A. Wilkinson and Hjalte Lokdam, "Law and Political Economy", *Law, Society and Economy Working Paper*s, London School of Economics and Political Science, Springer, (2018): 12.
[2] Ibid.

.للمزيد حول موضوع علاقة الاقتصاد السياسي بالقانون، أنظر:

- Amy Kapczynski," Law and Political Economy", Yale Law School, Spring (2021).
- Angela Harris and Jay Varellas, "Introduction: Law and Political Economy in a Time of Accelerating Crises", *Journal of Law and Political Economy* (2020).
- David Singh Grewal and Jedediah Purdy, "Law and Neoliberalism, in Law and Contemporary Problems", (2014.) .

أقل في العلوم السياسية مقارنة بعلم النفس والاقتصاد وحتى التاريخ. والواقع أنّ العلوم السياسية كانت في الأصل تُعَد علماً للدّولة يهتم بدراسة مؤسسات الدّولة من منظور قضائي. علاوة على ارتباطاتها الوثيقة بدراسة الفلسفة الأخلاقية وتاريخ الفكر السياسي. ومع هذا التركيز القضائي التشريعي، كانت العلوم السياسية في بداية القرن العشرين بعيدة على استخدام الرياضيات.[1]

يفترض العديد من الباحثين أنّ تحليل الأسواق في أجندة الاقتصاد السياسي ينبغي أن يكون عامًا ونوعيًا وأن يقدم أساسًا رياضيًا قويًا لضمان تطوير وتواصل الأفكار. وفي إطار هذه الأجندة؛ هناك قضية رئيسية مفتوحة، وهي العلاقة بين الأسواق والديمقراطية. والتي تم تطويرها بالاعتماد على الأسس الرياضية التي تقدمها نظرية التوازن العام للأسواق التنافسية، وتحليل الديمقراطية المقدم في نظرية الاختيار الاجتماعي.[2]

ولا تزال العديد من الأسئلة المهمة والمثيرة للاهتمام مفتوحة، وتتعامل مع قضايا ذات أهمية عملية لم تقدم لها النظرية الاقتصادية حلولاً نظرية عامة. والاقتراح؛ هو أن يتولى الاقتصاد السياسي أجندة البحث بتفعيل الاستفادة من الأساليب الرياضية المتقدمة التي تمنح نظرية الأسواق مكانتها الحالية في الاقتصاد. باعتبار أنّ الهدف هو تعزيز فهم الأسواق وقيمتها وحدودها، بهدف الوصول إلى نتائج عملية أمبريقية بطريقة نوعية.[3]

وعليه، هناك العديد من الدعاوي. وأنا أضم صوتي لها. التي توجب الاقتصاد السياسي أن يُبني على التفكير الرياضي المجرد والعام. باعتباره الطريقة الوحيدة لضمان الوضوح،

[1] CLARA RIBA, "The use of mathematics in political science: A survey of European and American Journals", *European Journal of Political Research*, 29(4), (May 2006).

.[2] GRACIELA CHICHILNISKY, "ON THE MATHEMATICAL FOUNDATIONS OF POLITICAL ECONOMY", *Contributions to Political Economy*, Academic Press Limited, N 9, (1990): 38. 39.

[3] Ibid.

والأساس القوي في اختبار الفرضيات واستنتاج الخلاصات؛ خاصة المتعلقة بأبحاث الأسواق والتحويلات المالية، وكذلك الدراسات المستقبلية لعمليات الاقتصاد السياسي.

## 2. 5. علاقة الاقتصاد السياسي بمساق الجغرافيا السياسية

في حين قلصت العولمة من أهمية المسافة بين البلدان، زادت أهمية الجغرافيا حتى أصبحت الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى بالنسبة لتكامل واندماج الأنشطة الاقتصادية؛ مثل الإنتاج والتوظيف. حيث تُساعد الجغرافيا في تفسير مختلف التأثيرات التي تفرضها العولمة في سياقاتها الأيديولوجية القائمة على أسس النيو-ليبيرالية على المناطق المختلفة بشكل غير متساوٍ، ونتيجة لذلك، تؤثر العولمة على المناطق المختلفة بشكل مختلف. وتستفيد بعض أجزاء من بلد ما من العولمة بينما تخسر مناطق أخرى هذا الامتياز. وهو ما يُفسر ابتعاد الأماكن الأكثر ثراءً بشكل متزايد عن الأماكن الأكثر فقراً. [1]

على نحو مماثل، ومن الأمثلة التي تُعزز هذا الطرح؛ ما تواجهه الحكومة الفرنسية من استياء متزايد بين الناخبين المحبطين من التفاوتات الجغرافية. حيث نجد أنّ باريس تتمتع بحصة غير متناسبة من ثروة البلاد مقارنة بالمدن الأخرى. فنجد أنّ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة العاصمة أكبر بمقدار 1.8 مرة من نصيب الفرد في المناطق الـ 21 الأخرى في فرنسا في عام 2011. وتستمر منطقة باريس في التفوق على بقية البلاد؛ ممّا يؤدي في العديد من المرات إلى احتجاجات السترات الصفراء. [2]

يُمكن القول، أنّ الاقتصاد السياسي والجغرافيا السياسية يتداخلان في مفهوم الجغرافيا الاقتصادية؛ الذي يُشير إلى التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية، مثل الإنتاج والتوظيف.

[1] Stephanie J. Rickard, "Economic Geography, Politics, and Policy", *Annual Review of Political Science*, (2020): 188.
[2] Ibid.

بالتركيز أكثر على التوظيف بحكم أنه الجانب الأكثر أهمية سياسياً في الجغرافيا الاقتصادية؛ فاللامساواة التي تسود عملية توزيع فرص العمل والأجور، إضافة إلى التفاوتات الجغرافية في توزيع المهارات عبر البلدان.[1]

هذه النقاط، وأخرى لم نذكرها، تُوضح التداخل بين مجال الاقتصاد السياسي والجغرافيا السياسية؛ وكيف يعتمد اقتراب الاقتصاد السياسي مضامين الجغرافيا السياسية في بناء التلخيصات التحليلية بشأن القضايا التي تخص المشكلات الاقتصادية . السياسية عبر مختلف الدول والاتحادات.

[1] Ibid.

.للمزيد حول موضوع علاقة الاقتصاد السياسي والجغرافيا السياسية، أنظر:

-Eric Sheppard, "Geographical Political Economy", *Journal of Economic Geography*, N 11, (2011).

## المحور الثاني: مواضيع الاقتصاد السياسي في الحضارات القديمة

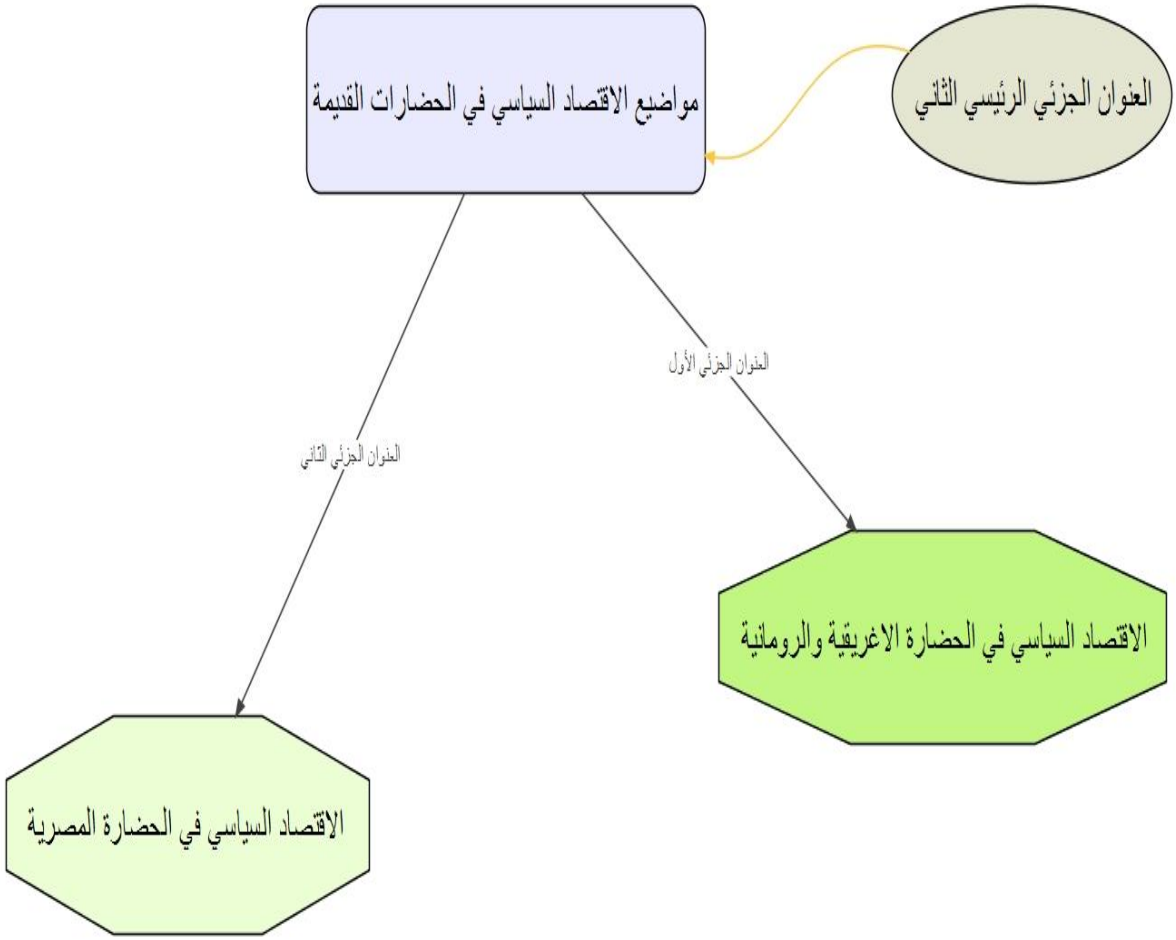

الثروة والاقتصاد هما أساس الدول التي ترغب في توفير نمط حياة يضمن نوعا من الرفاه لمواطنيها. وهو ما يمكن تعميمه أيضًا على فكر النخبة السياسية في الحضارات القديمة، التي كانت تسعى عن طريق هندستها لمختلف السياسات الاقتصادية لتطوير مصدر الدعم المادي لجميع أسر المجتمع، وكذلك مؤسساته الاجتماعية والسياسية والدينية. في السياق نفسه؛ وفي حين يوصف الاقتصاد الحديث على أنه نتيجة للثورة الصناعية، لابد أن نستدرك أنّ تاريخ الوقائع الاقتصادية أثبت أنّ الأفكار الاقتصادية المطبقة حاليا إنّما هي نتاج ثانوي جماعي لأكثر من 10000 عام من التنمية الاقتصادية. فهو مركب من نماذج رسمية وغير رسمية للإنتاج والتوزيع التي تطورت بنفس الطريقة مع مرور الوقت.[1]

## المحاضرة 1: الاقتصاد السياسي في الحضارة الاغريقية والرومانية؛

**"تشكل مساهمات الاغريق حجر الأساس في التطور الحضاري لكونها اساس الفكر الغربي الذي ينضوي الفكر الاقتصادي تحته لذا نوليها الاهتمام الكافي باعتبارها منطلق الإلهام للبلاد الغربية والتحضر ، وقد كانت محط اطماع البلاد المجاورة لكون أراضيها خصبة وموقعها جيد وهذا ادى الى تكوين التجمعات التي عملت المدينة والتي أضحت بديلة عن الريف وكان النظام المتبع هو نظام ارستقراطي، وكانت الارستقراطية تمارس السلطة كاملةً بمفردها والدولة تزود السلطة بكل ما ترغب به من التزامات مدنية وعسكرية، وكان أعضاء هذه الطبقة من الجند والفلاسفة مستعدين للقيام في أي وقت بأي مشروع"[2]**

[1] Kenneth Hirth, THE STRUCTURE OF ANCIENT ECONOMY, (Cambridge, Cambridge University Press, 2020): 01.

[2] جعفر طالب احمد الخزعلي، "العصر الإغريقي وبداية الفكر الاقتصادي"، تمت الزيارة يوم 04 جويلية 2024:

العصر الاغريقي و بداية الفكر الاقتصادي (almerja.com)

نستطيع قراءة الفكر الاقتصادي السائد في الحضارة الإغريقية آنذاك من خلال كتابات ونتاج المفكرين والفلاسفة الإغريقين من أمثال أفلاطون وأرسطو اللذان ساهما في تفسير العديد من الظواهر الاقتصادية المتعلقة بتسيير الملكية وطبقات المجتمع.

لقد تناول الفيلسوف الإغريقي أفلاطون في القرن الرابع قبل الميلاد بعض المشاكل الاقتصادية في كتاب "الجمهورية" وكتاب "القوانين" حيث يرى أنّ نشأة الدّولة ترجع إلى اعتبارات اقتصادية، وقد قسّم أفلاطون المجتمع في مدينة مثالية قائمة على تقسيم العمل والاختصاصات بين طبقات المجتمع إلى طبقة الحكام التي تشمل الفلاسفة والحكماء الذين يخضعون لتربية خاصة، والنبلاء لنسلهم الشريف والمحاربون لشجاعتهم، أمّا الطبقة الأخرى فهي طبقة المحكومين التي تتضمن الحرفيين والزراعيين والتي لها الحق في الملكية الفردية لأنهم يهدفون لتحقيق الربح بعكس الطبقة الحاكمة التي ينبغي أن تهدف إلى خدمة العامة وتحقيق الصالح العام.[1]

في حين نجد أنّ أرسطو ناقض أفلاطون في أفكاره ورأى أنه من الممكن تحقيق التوافق بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة، من خلال تقوية الدافع الشخصي، وقد شكلت هذه الفكرة القاعدة الأولى لأفكار آدم سميث فيما بعد؛ حيث نادى بإطلاق الحرية الفردية لتحقيق الانسجام بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة. وقد فرّق أرسطو بين قيمة الاستعمال التي تعتمد على قيمة منفعة الشيء بالنسبة للشخص، وقيمة المبادلة التي يتم فيها تحديد معدل التبادل بين السلع بعضها مع بعض. واعتبر الأثمان القائمة على الاحتكار غير أخلاقية فهي أثمان غير عادلة.[2]

---

[1] مناف قومان، "نظرة على الفكر الاقتصادي في الحضارة الإغريقية"، تمت الزيارة يوم: 05 جويلية 2024:
(noonpost.com) نظرة على الفكر الاقتصادي في الحضارة الإغريقية • نون بوست

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

لعبت الدّولة والاستهلاك النخبوي أدوارًا حاسمة في تشكيل الوقائع الاقتصادية في الحضارة الرومانية؛ حيث وفّر عامل الاستهلاك لدى المجموعات الحضرية والمتوسطة المزيد من الوقود في دفع الاقتصاد الروماني إلى ما هو أبعد ممّا تم تحقيقه في معظم الاقتصادات الأخرى ما قبل الحديثة. حيث تم تنسيق النشاطات الاقتصادية "سواء التوزيع أو الإنتاج" عبر العلاقات الاجتماعية التي قدّمت حوافز غير اقتصادية إضافية، وذلك من خلال المؤسسات التي زادت من المدى الجغرافي للشبكات وسمحت للروابط الأضعف بتحمل ثقل المعاملات الأكثر تعقيدًا وخطورة.[1]

بالمثل، نجد أنّ الإمبراطورية الرومانية وسّعت من خلال سياستها التوسعية شبكاتها الاجتماعية عبر البحر الأبيض المتوسط؛ والتي أسفرت فيما بعد مستعمرات مُشبعة بالمواطنة الرومانية. كما أدّى التوسع الحضري الروماني في غرب البحر الأبيض المتوسط إلى زيادة الاستهلاك وتوسيع الأسواق، وانتشار توفير العملات المعدنية بكميات غير مسبوقة، وتطوير المؤسسات المالية التي نشأت في شرق البحر الأبيض المتوسط مع إطار قانوني متماسك نسبيًا.[2] وعليه؛ كان تأثير الإمبراطورية الرومانية من خلال تسهيل النشاط الاقتصادي في البحر الأبيض المتوسط، وتوسيع سوق السلع الهندية والمحيطية، إضافة لجعل المزيد من السلع المتوسطية (بما في ذلك العملات المعدنية) متاحة للتصدير.

إنّ ما يُمكن استخلاصه عند دراسة للنظام الاقتصادي الروماني، أهمية ودور المستعمرات التي احتلتها في تحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي للحضارة الرومانية، حيث كانت

[1] Eli J. S. Weaverdyck, "Institutions and Economic Relations in the Roman Empire: Consumption, Supply, and Coordination*", Handbook of Ancient Afro-Eurasian Economies*, (6 December 2021): 685. 687.
[2] Ibid.

منطقة شمال أفريقيا العصب الأساسي في توفير الغذاء والمواد الأوّلية لروما؛ علاوة على أنها امتداد لطرق المواصلات والمبادلات التجارية. ولقيم لجمع الرسوم والضرائب على أهالي المنطقة.[1]

كخلاصة لموضوع الاقتصاد السياسي في الحضارة الرومانية، يُمكن تلخيص النقاط التالية:[2]

- ✓ .أنّ التسليم بفكرة الطبيعة الزراعية في الاقتصاد الروماني لا تعني أن قطاع الصناعة لم يكن متطورًا أو لم يكن مهمًا؛
- ✓ أنّ حجم العمليات وتنظيم الصناعة ودور استثمار النخبة فيها كلها أسئلة رئيسية شغلت المؤرخين المعاصرين؛
- ✓ تم تقسيم العمل والتوحيد في أنواع معينة من الإنتاج، مثل صناعة مواد البناء والفخار والطوب والبلاط، منذ الفترة الجمهورية فصاعدًا؛
- ✓ كان قطاع تجهيزات الأغذية (مثل تمليح اللحوم والأسماك) وإنتاج المنسوجات من الصناعات المهمة في عدة مناطق من العالم الروماني؛
- ✓ احتلت عملية تصدير المنسوجات عالية الجودة خارج الإمبراطورية مكانة مهمة في الاقتصاد الروماني؛
- ✓ الاعتماد على تجارة المواد الغذائية عبر البحار، والمتجهة إلى روما من شمال أفريقيا، خاصة شُعبة الحبوب وزيت الزيتون؛
- ✓ كان الحجم الكبير للتجارة الإقليمية سمة مهمة للإمبراطورية؛

[1] محمد كاكي، "ازدهار المظاهر الاقتصادية في الحضارة الرومانية بين روما ومستعمراتها . الشمال الافريقي أنموذجا"، **الجلة العربية للدراسات والأبحاث في العلوم الانسانية**، م.14، ع.2، (أفريل 2022): 676.

[2] أرقام، " تجربة نمو .. كيف أسهم الاقتصاد القوي في بناء الإمبراطورية الرومانية؟"، (جوان 2024)، تمت الزيارة 3 أفريل 2025: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1732802

## المحاضرة 2: الاقتصاد السياسي في الحضارة المصرية؛

إنّ نموذج الاقتصاد في الحضارة المصرية القديمة قائم على نظام التسلط العائلي من قبل العائلة المالكة، حيث يُشكل الفرعون مركزية القرار. وقد كانت مهمته الاشراف وممارسة الاعمال التنظيرية والفكرية التي تخص الاقتصاد والسياسة وكل شيء. اما بالنسبة لنمط الانتاج السائد في مصر القديمة؛ فإنّ الدّولة هي التي تمتلك وسائل الانتاج واهم عنصر منها هو الأرض؛ التي تعتبر أساس النشاط الاقتصادي الزراعي. بينما يتمثل مصدر قوّة العمل في العبيد. بالتفصيل؛ كان دور الدّولة هو مساندة مُلاك العبيد ومناصفة العمل في الارض الزراعية. وتجدر الإشارة أنّ في الحضارة الفرعونية كان الاقتصاد قائماً على نظام المقايضة ثم بعد ذلك تم الانتقال الى استخدام النقود وصولا الى العمل بنظام المسكوكات.[1]

إضافة إلى ما سبق، كان المجتمع الفرعوني ينقسم الى طبقتين وهما: الطبقة الحاكمة؛ وهم القادة والذين يمارسون السلطة وبيدهم قرارات الدّولة كالفرعون وكبار الموظفين والجيش والكهنة. وطبقة المحكومون؛ والمتمثلون في عبيد الدّولة.[2]

[1] جعفر طالب احمد الخزعلي، " الفكر الاقتصادي عند الفراعنة ومصر القديمة"، تمت الزيارة يوم: 06 جويلية 2024:
(almerja.com) الفكر الاقتصادي عند الفراعنة ومصر القديمة

[2] **المرجع نفسه، المكان نفسه.**

## المحور الثالث: الأنظمة الاقتصادية في حقل الاقتصاد السياسي

### المحاضرة 1. مفهوم النظام الاقتصادي:

النظام الاقتصادي هو طريقة منظمة تقوم بها الدّولة بتخصيص الموارد وتوزيع السلع والخدمات على مستوى الدّولة بأكملها أو منطقة جغرافية معينة. وهو يشمل مجموعة من المؤسسات والكيانات والوكالات وعمليات صنع القرار وأنماط الاستهلاك التي تشكل البنية الاقتصادية لمجتمع معين. وبالتالي فهو نوع من النظام الاجتماعي؛ لا يحدد هذا الإطار كيفية تخصيص الموارد وتوزيع السلع فحسب، بل يعكس أيضًا الأولويات الثقافية والسياسية والتكنولوجية للمجتمع الذي يحكمه، علاوة على أنه يحدد كيفية تفاعل جميع الكيانات في الاقتصاد. بالتفصيل؛ إنّ تعريف النظم الاقتصادية اليوم أكثر تعقيدًا ممّا كان عليه في الماضي. حيث كانت الأنظمة القديمة بسيطة نسبيًا – تعتمد فيها التجارة على المقايضة وكان هناك عدد قليل جدًا من المعاهدات وقواعد الاشتباك. بينما باتت اليوم أكثر تعقيدا وتعتمد على أنماط عديدة في عملياتها الاقتصادية.[1]

يرى المتخصصون في الاقتصاد السياسي أنّ الأنظمة الاقتصادية تختلف فيما يتعلق بكيفية تنسيق النشاط الاقتصادي؛ وفي رأي أحد التيارات المؤثرة من الاقتصاديين الغربيين، هناك ثلاثة أنواع من آليات التنسيق وثلاثة أنواع مقابلة من الأنظمة الاقتصادية: الأنظمة الاقتصادية التقليدية تهيمن عليها التقاليد (العرف)، والأنظمة الاقتصادية السوقية تهيمن عليها السوق (العقد)، والأنظمة الاقتصادية القيادية تهيمن عليها الأوامر (التوجيه).[2]

---

[1] MBN, "What is an economic system? Definition and meaning", 20 jul 2024: What is an economic system? Definition and meaning - Market Business News

[2] J. L. Porket, "Types of Economic Systemm Work", *Employment and Unemployment in the Soviet Union*, (London: Palgrave Macmillan, 1989): 3. 4.

فضلاً عن ذلك، تختلف الأنظمة الاقتصادية فيما يتعلق بمن يملك وسائل الإنتاج (الأصول الإنتاجية)، والاحتفاظ بها واستخدامها والتخلص منها. وبما أنّ وسائل الإنتاج قد تكون مملوكة إمّا بشكل خاص أو اجتماعي (عام)، فهناك نوعان من الأنظمة الاقتصادية: تلك التي تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتلك التي تقوم على الملكية الاجتماعية (العامة) لوسائل الإنتاج. بالتدقيق؛ في المرحلة ما بعد التقليدية يُطلق عليهما اسم رأسمالي واشتراكي على التوالي. في السياق نفسه؛ إذا تم الجمع بين الأنواع الثلاثة من آلية التنسيق والنوعين من ملكية وسائل الإنتاج، فإنّ هناك ستة أنواع من النظم الاقتصادية ممكنة من الناحية النظرية، اثنان تقليديان (ما قبل الحداثة) وأربعة حديثة (ما بعد التقليدية). الأول زراعي؛ غير متطور من الناحية التكنولوجية، ومحدود في إنتاجيته، وينتج في المقام الأول للاستهلاك. أما الأخير؛ (رأسمالية السوق، رأسمالية القيادة، الاشتراكية السوقية، والاشتراكية القيادية) فهو غير زراعي، ومعقد، ومتطور من الناحية التكنولوجية، وينتج في المقام الأول للبيع.[1]

وعليه، فإنّ الاقتصادات الفعلية نادراً ما تكون من النوع القائم على قواعدها الحقيقية فقط، حيث نجدها تحتوي على الأنواع الثلاثة من آليات التنسيق "وإن كانت بنسب متفاوتة" في شكل يسمح بهيمنة إحدى الآليات على الأخرى. فضلاً عن ذلك؛ كلما أصبحت الأنظمة الاقتصادية أكثر تعقيداً وتطوراً من الناحية التكنولوجية، كلما انحدرت أهمية التقليد كآلية تنسيق لصالح السوق والقيادة، دون أن تختفي تماماً. وكقاعدة عامة، تحتوي الاقتصادات الفعلية أيضاً على كلا النوعين من ملكية وسائل الإنتاج، وإن كانت بنسب متفاوتة، وعادة ما تهيمن إحدى الآليتين. ومع ذلك، ففي بعض الحالات توجد نسب كبيرة من الملكية الخاصة

[1] Ibid.

والاجتماعية لوسائل الإنتاج جنباً إلى جنب. وعلى هذا يُمكن القول أنّ الاقتصادات الفعلية تندرج في النظم الاقتصادية الرئيسية المختلطة.[1]

بناء على ما سبق، سنحاول في العنوان القادم من هذه المطبوعة البيداغوجية مقاربة أهم الأنظمة الاقتصادية، من خلال التطرق لمختلف الاسهامات النظرية التي قدّمها المنظرون في هذا المجال.

## المحاضرة 2: النظام الرأسمالي في الفكر الاقتصادي

يمكننا تعريف الرأسمالية على أنها نظام اقتصادي تكون فيه ملكية وسائل الإنتاج في أيدي مجموعة صغيرة من الأفراد (يشار إليهم باسم الرأسماليين). ومن السمات المميزة للرأسمالية فكرة حقوق الملكية الخاصة؛ حيث تنفذ الحكومة قوانين تعترف بأنّ الأفراد أو الشركات الخاصة تمتلك أصولها الاقتصادية وتتحكم فيها. بالتفصيل؛ تعني الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أنّ الرأسماليين يحصلون على جميع الأرباح الناتجة عن الإنتاج ويتحكمون في جميع القرارات المتعلقة بعملية الإدارة والإنتاج بهدف تعظيم الأرباح. ومن المرجح أن يتم إقصاء الشركات التي لا تتمكن من تحقيق أرباح كافية من السوق. وبالتالي، تسعى الشركات الرأسمالية باستمرار إلى التفوق على منافسيها.[2]

كما يتميز النظام الرأسمالي بالاستثمار في البحث والتطوير بهدف تقديم منتجات جديدة إلى السوق والحصول على احتكار قصير الأجل على الأقل. مع استخدام العلامات التجارية والإعلان كأدوات لتشجيع الناس على شراء منتجات الشركات الرأسمالية. وقد تجلب المنافسة

[1] Ibid.

[2] Economics in Context Initiative, "Comparative Economic Systems: Capitalism and Socialism in the 21st Century", *An ECI Teaching Module on Social and Economic Issues*, Global Development Policy Center, Boston University, (2021): 7.

المتزايدة بين الشركات فوائد محتملة ليس فقط للشركات الفردية، بل وللمجتمع ككل. على سبيل المثال؛ يستفيد المستهلكون من انخفاض الأسعار والتنوع في المنتجات. كما أنّ الابتكارات وزيادة الكفاءة قد تؤدي إلى طرق أكثر فعالية لاستخدام وإدارة الموارد الاقتصادية والبيئية. وهو ما أكّد عليه منظر الرأسمالية، الفيلسوف والمفكر الاقتصادي آدم سميث بقوله: "إنّ الأمر لا يتعلق بإحسان الجزّار أو صانع المشروبات أو الخباز، بل يتعلق بتحسين جودة المنتجات".[1]

وعليه، يُمكن القول أنّ الرأسمالية هي نظام وتنظيم اقتصادي يتميز بالملكية الخاصة واستخدام رأس المال بدافع الربح. وأهم سمة للرأسمالية هي وجود الملكية الخاصة. فلكل فرد الحرية في تكوين أي شركة في أي مكان يريده، بشرط أن يكون لديه رأس المال والقدرة اللازمين. وهي تقوم على مبدأ عدم التدخل الذي يعني أنّ تدخل الدّولة في النشاط الاقتصادي يجب أن يظل عند الحد الأدنى.

## 2. 1: ظروف نشأة النظام الرأسمالي

مع نهاية القرن الرابع عشر إلى القرن السادس عشر تطورت المؤسسات التجارية بالشكل الذي أدّى إلى تراكم الرأس مال التجاري وإنتاج شركات المساهمة، ومنه بدأت تتشكل معه أفكار الربح الأكبر حجما. أمّا في المجال الزراعي فقد تميز القرن السادس عشر بالاهتمام المتزايد بالمجال الفلاحي وكذلك الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية. كل هذه الظروف؛ أدّت إلى ظهور مفهوم البروليتاريا او ما يُعرف بالأجراء. ومع بداية القرن السابع عشر، أدّى النمو المتزايد لطبقة الحرفيين والتجار في ظل التوسع الصناعي والتجاري إلى بداية بوادر ظهور نظام رأسمالي مكتمل الملامح؛ تجسد مع ظهور أوّل مدينة صناعية "أمبروس كراولي".[2]

---

[1] Ibid.

[2] عويسي أمين، "دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية كمحاولة لبناء: نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، 05 ماي 2016، 68.

تجدر الإشارة أنّ هذه المرحلة من النظام الرأسمالي قائمة على أفكار المدرسة التجارية؛ والتي تتميز بما يلي:[1]

.ظهور الدّولة المركزية ذات الطابع القومي؛

.تزايد عدد السكان وتوسيع كمية الإنتاج؛

.التحول من النشاطات الزراعية إلى النشاطات الحرفية والتجارية؛

.توسيع التجارة الخارجية؛

.بداية تراكم المال عند فئات مجتمعية معينة؛

.النهوض العلمي والفكري وظهور مفهوم الأسواق؛

إنّ من المحطات المهمة في تاريخ نشأة النظام الرأسمالي مرحلة المدرسة الفيزيوقراطية؛ التي جاءت من أجل تحرير النظام الاقتصادي من سلطة الدّولة، بدليل أنّ الطبيعة كفيلة بتنظيم النشاط الاقتصادي دون الحاجة لتدخل الملك أو الدّولة. وتتمثل أهم الأفكار التي جاء بها رواد المدرسة الفيزيوقراطية فيما يلي:[2]

.زيادة الإنتاج هي مفتاح زيادة الثروة وزيادة الاستهلاك في المجتمع؛ مع العمل على تحقيق الحرية الاقتصادية وتشغيل عناصر الإنتاج؛

.تقسيم المجتمع إلى ثلاثة أصناف: طبقة المنتجين؛ والمتمثلة في فئة المزارعين والعمال في الزراعة، المُنتجين للثروة؛ الطبقة العقيمة؛ وتشمل جميع أفراد الاقتصاد من غير المزارعين والمتمثلون في

[1] المرجع نفسه، 69. 70.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

التجاريين والصناعيين والحرفيين. طبقة ملاك الأراضي؛ وهي طبقة غير منتجة حسب الفيزيوقراطيين؛

.النظام الفيزيوقراطي يستند على ضريبة واحدة تُفرض على ملاك الأراضي، ويشترط حرية الفرد في ممارسة النشاط الاقتصادي باعتبارها أساس نجاح العمليات الاقتصادية؛

مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ظهرت الثورة الصناعية، ممّا أدى إلى زيادة الإنتاج بسبب الاعتماد على التطور التكنولوجي، فظهرت المصانع الكبرى والمشاريع الضخمة والزيادة في الثروة، وبالتالي أصبحنا أمام النظام الاقتصادي الرأسمالي الناضج، الذي أدّى إلى الاحتكارات المالية بسبب سيطرة المؤسسات المالية الضخمة على المعاملات والأنشطة الاقتصادية.

## 2.2: تعريف الرأسمالية

هي ذلك المصطلح الذي تمت صياغته في ظل ظروف الإنتاج والعمل أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، حيث يُشير لنظام اقتصادي واجتماعي تكون فيه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج (قاعات المصانع والآلات والأنظمة)، ومبدأ تعظيم الربح والسيطرة على الاقتصاد عبر السوق النموذجي. بالتفصيل؛ في ظل الرأسمالية، تعد ملكية رأس المال الشرط الأساسي لسلطة التصرف في وسائل الإنتاج، والتي تشمل الحق في توجيه عمل البروليتاريا.[1]

في السياق نفسه، غالبًا ما يرتبط مصطلح الرأسمالية اليوم بالدول الصناعية الغربية، كما أنّه دائما ما تتم المساواة بين مصطلح الرأسمالية ومصطلح اقتصاد السوق؛ بيد أنّ المفترض أنّ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج فقط هي سمة النظام الاجتماعي الرأسمالي. ومع ذلك، فإنّ

[1] Bundeszentrale für politische Bildung, "Kapitalismus", *Durchsuchen abgeschloss, Le* : 08 Juli 2024: Kapitalismus | bpb.de

الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ليست سوى إحدى سمات النظام الاقتصادي الحديث القائم على السوق. مع نهاية القرن التاسع عشر، تم إصلاح الأنظمة الاقتصادية في الدول الصناعية الغربية بشكل مستمر وتكييفها مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة من خلال عدد كبير من القوانين الاجتماعية والاقتصادية؛ فأصبحت هناك إمكانية أوسع لتدخل الدّولة في نشاط السوق. بالإضافة إلى ازدهار العمل النقابي واستهداف تحقيق الرخاء من خلال العمل على رفع المستوى الاجتماعي.[1]

## 2. 3: التيارات الفكرية للنظام الرأسمالي

### 2. 3. 1: أطروحة الفكر الكلاسيكي

عرفت أوروبا في القرن الثامن عشر شكلا فكريًا مُغايرًا؛ فتنامى الفكر التحرري في المجتمع ومعه الدعوة لولوج الأنشطة الاقتصادية الفردية، انطلاقا من قناعات مفادها أنّ الدّولة تعيق النشاط الاقتصادي أكثر من المساهمة في تطويره. كما شهدت الفترة ثورة تكنولوجية، الوضع الذي أدّى إلى ظهور المقاولات ومنه التأسيس لمفهوم تقسيم العمل. في السياق نفسه، تجدر الإشارة أنّ هذه الفترة شهدت تغييرا جذريا على مستوى الهياكل المؤسساتية بالاعتماد على القانون التجاري والقانون المدني، وتبني مبدأ الحرية الاقتصادية وحفظ حقوق الملكية.[2]

انقسم الفكر الكلاسيكي إلى مدرستين أساسيتين، هما: المدرسة الإنجليزية والمدرسة الفرنسية.

[1] Ibid.

[2] عويسي أمين، **مرجع سابق**، 76.

### أ. المدرسة الإنجليزية:

هي المدرسة التي شملت أفكار كل من آدم سميث (*Adam Smith*)، وديفيد ريكاردو (*David Ricardo*)؛ حيث قدّم سميث أفكاره بشأن تنظيم المجال الاقتصادي في كتابه الموسوم ثروة الأمم (The Wealth of Nations). وعلى سبيل الذكر لا الحصر، فإنّ أهم الأفكار التي جاء بها سميث كالآتي:[1]

. إن الموضوع الأوّل الذي طرحه سميث في كتاب ثروة الأمم هو أنّ القيود التي تفرض على التجارة غير مبررة وغير منتجة، وفقًا لشعار "دعه يعمل، دعه يمر". وباعتبار أنّ الرأي السائد يتمثل في أنّ الذهب والفضة يشكلان ثروة، وأنّ الدول لابد وأن تعزز صادراتها وتقاوم الواردات من أجل تعظيم هذه الثروة المعدنية. بالتفصيل؛ كانت رؤية سميث الجذرية هي أنّ ثروة الأمة في واقع الأمر هي تدفق السلع والخدمات التي تنتجها. (اليوم نسميها الناتج القومي الإجمالي). وكان يوصي بخصوص تعظيمها بضرورة الابتعاد عن تقييد القدرة الإنتاجية للأمة، والسعي نحو تحريرها.

. من الموضوعات المركزية الأخرى لسميث، أنّ القدرة الإنتاجية تعتمد على تقسيم العمل وتراكم رأس المال الذي يجعلها ممكنة. بحيث أنه من الممكن تحقيق قدر هائل من الكفاءة من خلال تقسيم العمل إلى العديد من المهام مع الحرص على تكليفها للأيادي المتخصصة. ويرى سميث أيضا، أنه كلما زاد استثمار رأس المال في عمليات إنتاجية أفضل، كلما زادت الثروة التي سيتم خلقها في المستقبل. بشرط أن يتم توفير استراتيجيات سليمة في تسيير وحماية رأس المال.

. يعتبر آدم سميث أن هذا النظام تلقائي؛ فحيث تكون الندرة، يكون الناس على استعداد للدفع أكثر مقابلها: ممّا يُرتب أرباحا إضافية، وبالتالي يستثمر المنتجون المزيد من رأس المال لإنتاجها.

[1] Adam Smith Institute, "The Wealth of Nations book ideas" , 12 Jul 2024: The Wealth of Nations — Adam Smith Institute

وحيثما يكون هناك وفرة، وتنخفض الأسعار والأرباح، يحول المنتجون رأس مالهم ومشاريعهم إلى مكان آخر. وبالتالي تظل الصناعة تركز على الاحتياجات الأكثر أهمية للدولة، دون الحاجة إلى توجيه مركزي. إلا أنّ هذا النظام التلقائي وفق سميث لا يصح إلّا إذا كانت هناك تجارة حرة ومنافسة.

. حسب سميث، المنافسة والتبادل الحر مهددان من قِبَل الاحتكارات، والتفضيلات الضريبية، والضوابط، وغير ذلك من الامتيازات التي ينتزعها المنتجون من السلطات الحكومية. ولهذه الأسباب كلها، يرى سميث أن الحكومة ذاتها لابد وأن تكون محدودة التدخل في النشاطات الاقتصادية. ذلك أن وظائفها الأساسية تتلخص في الحفاظ على الدفاع، وحفظ النظام، وبناء البنية الأساسية، وتعزيز التعليم. ويتعين عليها أن تحافظ على اقتصاد السوق مفتوحاً وحراً، وألا تتصرف على نحو من شأنه أن يشوهه.

في السياق نفسه، وافق "ديفيد ريكاردو" الطرح الليبرالي الذي جاء به "سميث" خاصةً فيما يتعلق بعدم تدخل الدّولة في الأنشطة الاقتصادية؛[1] ففي كتابه الشهير، الموسوم "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" (*the Principles of Political Economy and Taxation*).[2] طرح ريكاردو مجموعة من الأفكار لتنظيم النشاط الاقتصادي، والتي يُمكن الجزم عنها بأنها تتوافق إلى

[1] للمزيد حول نظرة دافيد ريكاردو للاقتصاد السياسي، أنظر:

- Matthew Watson, "Historicising Ricardo's comparative advantage theory, challenging the normative foundations of liberal International Political Economy", *NEW POLITICAL ECONOMY*, VOL. 22, NO. 3, (2017).

Dome, T. Ricardo's "theory of tax incidence: a Sraffian re-interpretation". *Cambridge Journal of Economics,* N16*,* (1992).

Erreygers, G. Ricardo's "theory of tax incidence: a comment". *Cambridge Journal of Economics,N19,* (1995).

Tullio, G. Smith and Ricardo "on the long run effects of the growth of government expenditure, taxation, and debt: is relevant today?" *History of Political Economy, N 21,* (1987).

[2] David Ricardo, *On the Principles of Political Economy and Taxation* (LONDON: JOHN MURRAY, ALBEMARLE- STREET, 1817).

On the Principles of Political Economy and Taxation (googleusercontent.com)

حدٍ كبير مع أفكار سميث. إلّا أنّه وبالرغم من التقارب الفكري بينهما، لا يُمكن إنكار أوجه الاختلاف بين نهجهما؛ فريكاردو كان منظّراً بحتاً، ومهندساً لنموذج بسيط ومجرد للغاية استخلص منه استنتاجات سياسية. وكان افتراضه الأكثر أهمية هو أن النمو الاقتصادي لابد أن يتراجع وينتهي بسبب ندرة الأراضي وانخفاض إنتاجيتها الهامشية. وهو ما يتوافق مع فكرة جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill) بأنّ الركود الاقتصادي سوف يتدفق من عملية الإنتاج الرأسمالية. كما يشير هذا إلى الحجج اللاحقة لجون مايناردكينز (John Maynard Keynes) حول الركود الكلي المحتمل باستمراريته؛ والذي حسبه يتدفق من عدم الكفاية المزمنة للطلب الكلي في أي اقتصاد سوق مغلق نسبياً.[1]

لقد تعرض ريكاردو إلى مجموعة من الانتقادات، كان أغلبها من المفكرين الاقتصاديين المعاصرين على غرار مالتوس (Malthus)، مؤلف الكتيب الشهير "مقال عن مبدأ السكان" ( An Essay on the Principle of Population)[2]. حيث فتح هذا الانتقاد لريكاردو مجال البحث والربط بين تأثيرات النمو السكاني المستمر والتوسعات الاقتصادية؛ حيث استطاع بناء نموذج يُفسر به أهم أسئلة الاقتصاد آنذاك وهو: كيف تؤثر التغيرات التوزيعية بين الأجور والإيجار والفائدة والأرباح على آفاق تراكم رأس المال في الأمد البعيد؟.[3]

لقد كان ريكاردو مؤيداً لفكرة "الاقتصاد المختلط والنمو الاقتصادي". ولأن نموذجه أدى إلى انخفاض معدل الربح وارتفاع أسعار الذرة (الحبوب) على نحو مستمر ومتزايد. في السياق نفسه؛ أكّد ريكاردو على فكرة الاستيراد لتجنب التكلفة العالية. وباعتباره من المؤيدين للتجارة

---

[1] Robert L. Formaini, "David Ricardo Theory of Free International Trade", *Economic Insights*, FEDERAL RESERVE BANK OF DALLAS, V 9, N 2, (2004): 2.

[2] للمزيد حول الجوانب الموضوعية التي تطرق لها مالتوس في مؤلفه. أنظر:

Donald Winch, *T. R. Malthus: An Essay on the Principle of Population* (Cambridge, Cambridge University Press, 1992).

[3] Ibid.

الحرة، لم يكن ريكاردو من أنصار الإنفاق العام؛ بحجة أنّ هذا النوع من الإنفاق يكون في أسوأ الأحوال مضيعة للمال أو في أفضل الأحوال غير قادر على تحقيق الرفاه الكلي والإنتاج.[1]

## ب. المدرسة الفرنسية

من أهم رواد المدرسة الفرنسية في الاقتصاد السياسي المفكر جون بابتيست ساي -1832 1767 (Jean Baptiste Say)، الذي وافق إلى حدٍ بعيد أفكار سميث وريكاردو بخصوص ضرورة عدم تدخل الدّولة في النشاطات الاقتصادية. وقد اشتهر جون بابتيست ساي بالقانون الذي ألّفه بخصوص "العرض يخلف الطلب"؛ حيث يُشجع عبر هذا القانون عملية الإنتاج، باعتبارها العملية التي ستخلق الطلب. كما يرى، أنّ هناك استحالة في حدوث أزمة فائض إنتاج.[2]

الجدير بالذكر، أنّ "جون بابتيست ساي" له ثلاثة جوانب أساسية أثّرت في تحرير مجموع أفكاره؛ فهو مُنظِّر الأعمال، وممارس للشركة، وأستاذ ريادة أعمال. هذه السمات جعلته يصل لفكرة أنّ المجتمع الصناعي الجديد الذي يلوح في الأفق، سوف يعمل على نظرية الانتاج للسماح للأفراد بالتحرر من العبودية المزدوجة: عبودية الأرض واستعباد ملاك الأراضي، الذين كانوا علامتي المجتمع القديم. وهو ما أكده "بنيامين كونستانت" ، في مؤتمر شهير ألقاه عام 1819؛ حيث أعلن أنّ حرية المحدثين قد خلفت حرية القدماء، وأنّ حرية الحداثة أسست في المجتمع المدني حب استقلالية الفرد في المواجهة.[3]

يُمكن القول، أنّ في تاريخ الاقتصاد السياسي، يحتل جون بابتيست ساي مكانة هامة؛ فهو مزج التأمل في الشركة والعمل في الشركة. علاوة على أنّه أخذ المبادرة في العمل على تطوير

---

[1] Ibid. 03.

[2] عويسي أمين، **مرجع سابق**، 77.

[3] Gérard MINART, "UNE EXPERIENCE ORIGINALE DANS L'HISTOIRE ECONOMIQUE ET SON ACTUALITE: VIE ET ŒUVRE DE JEAN-BAPTISTE SAY", *Société Internationale Jean-Baptiste Say* (2014 ): 18.19.

مفهوم الشركة، قادرا بذلك خلق مساحة تفكير خاصة به ومختلفة في عدّة نقاط مع عميد الفكر الرأسمالي أدم سميث. وهنا، لنترك الكلمة الأخيرة لجوزيف شومبيتر (*Joseph Schumpeter*) الذي يكتب عن ساي: "خلال فترة طويلة كانت معظم حياته رجل أعمال، ورجلًا عمليًا، وبالتالي كان يعرف ميزة معرفة ما كان يكتب عنه بشكل مباشر"[1]

## 2. 3. 2: النظرية الرأسمالية الحديثة

سنحاول خلال هذا العنوان من المطبوعة البيداغوجية مراجعة أدبيات النظرية الرأسمالية الحديثة، والتي تجّلت في الأفكار التي جاءت بها مدارس النظرية النيوكلاسيكية والطرح النظري الذي أتي به "جون مايناردكينز" (*John Maynard Keynes*) في تنظيم المجتمع الاقتصادي والنشاطات الاقتصادية.

### أ. النظرية النيوكلاسيكية (*neoclassical theory*):

تتمثل النظرية النيو كلاسيكية في مُجمل الأفكار التي طُرحت في ظل نقاشات الاقتصاد السياسي من قبل المدارس التحررية كمدرسة كامبريدج "ألفريد مارشال" (*Alfred Marshal*l)، ومدرسة لوزان "ليون والراس" (*Léon Walras*) و " باريتو" (*Barreto*) ومدرسة فيينا وأهم روادها "كارل ماير" (*Carl Mayer*)، "يوخن بوم فون بافريك" و " فريدريش فون فيزر، لودفيج فون ميزس، فريدريش هايك".[2] حيث تتفق هذه المدارس وروادها على مجموعة من المبادئ الرئيسية وهي:[3]

[1] Ibid.

[2] عويسي أمين، **مرجع سابق**، 80.

[3] جلال خشيب، "النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي"، **شبكة الألوكة**. تمت الزيارة يوم: 12/ 07/ 2024.

النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي (alukah.net)

.أنّ النُّمو الاقتصادي عبارة عن عملية متصلة ومتكاملة، تتفاعل إيجابيا؛ حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى نحو التطور. وبالمثل، فإنّ نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو دخل باقي الفئات من أجور وأرباح؛

. فيما يتعلق برأس المال؛ اعتبر النيوكلاسيكيون عملية نمو رأس المال نتيجة لتفاعل التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية؛ فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال. ممّا يؤدي إلى زيادة الاستثمارات، ومعها يزيد الإنتاج ويتحقق بذلك النُّمو الاقتصادي؛

. بالنسبة لعنصر العمل، نجد أنّ النظرية النيوكلاسيكية تعمل على الربط بين التطور السكاني وحجم اليد العاملة، مع التأكيد على فكرة مراعاة الزيادة في السكان مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة. من جهة أخرى، تأكد النظرية النيوكلاسيكية على فكرة التخصص وتقسيم العمل ومبدأ الحرية الاقتصادية؛

كما تدعوا المدرسة النيوكلاسيكية إلى:[1]

. نظرتهم لـ: "القيمة" ليست مؤسسة على كمية العمل اللازمة لإنتاج السلع والخدمات، بل على المنفعة الحدية لهذه السلع والخدمات؛

.الاعتماد على التحليل الرياضي؛

.الاهتمام بعناصر تنظيم الأنشطة الاقتصادية والدعوة إلى تطوير مفهوم الرشادة (العقلانية)؛

[1] عويسي أمين، مرجع سابق، الصفحة نفسها.

## ب. **النظرية الكنزية** (*Keynesian theory*)

### .المقاربة المعرفية للطرح الكنزي

تُنسب هذه النظرية لـ "جون ماينارد كينز" (*John Maynard Keynes*)؛ الذي قدّم مجموعة من الأفكار في تنظيم النشاطات الاقتصادية. فحسب كينز تظل كل قطاعات النظام الاقتصادي المختلفة مرتبطة ببعضها البعض، وتحدد كل المتغيرات معًا. في السياق نفسه؛ يُمكن الجزم أنّ كينز قدّم إضافات متميزة في مجال تحليلات الاقتصاد الكلي "في العقود السبعة الماضية"، والتي ترجع لنشر الكتاب الرائد في تخصصه، الموسوم "النظرية العامة للعمالة والفائدة والمال" ( The General Theory of Employment, Interest *and Money*) في عام 1936.[1] ورغم أنّ إنجاز كينز كان غير مكتمل في بعض النواحي، ورغم أنه استخدمه لاستخلاص بعض الاستنتاجات التي ثُبت أنّها خاطئة، فإنّ هذا لا يقلل بأي حال من جودة مساهمته النظرية.[2]

لقد زعم كينز أنّ الطلب الكلي غير الكافي قد يؤدي إلى فترات مطولة من ارتفاع معدلات البطالة. فحسبه؛ إنّ ناتج أي اقتصاد من السلع والخدمات هو مجموع أربع مكونات: الاستهلاك، والاستثمار، والمشتريات الحكومية، والصادرات الصافية (الفرق بين ما تبيعه الدّولة إلى الدول الأجنبية وما تشتريه منها). وأي زيادة في الطلب لابد أن تأتي من أحد هذه المكونات الأربعة. ولكن أثناء فترة الركود، كثيراً ما تعمل القوى القوية على إضعاف الطلب مع انخفاض الإنفاق. وهو ما يُمكن تفسره بنظرية عدم اليقين وتآكل ثقة المستهلكين، الوضع الذي يدفع إلى خفض الإنفاق، وقد يؤدي هذا الانخفاض في الإنفاق من جانب المستهلكين إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري من جانب الشركات؛ حيث تستجيب الشركات لضعف الطلب على منتجاتها. كل هذه المعطيات؛ تدفع

---

[1] للمزيد حول كتاب "النظرية العامة للعمالة والفائدة والمال". أنظر:

John Maynard Keynes, *The General Theory of Employment, Interest and Money* (New Delhi: ATLANTIC, Introduction by R.N Ghosh, 2008).

[2] Alhassan A. Ismail, "KEYNESIAN THEORY, Pedagogical research, Dept. of Political Science and Defence Studies", Nigerian Defence Academy Kaduna. 6.

حسب نظرة كينز إلى زيادة الناتج على أكتاف الحكومة، ممّا يجعل تدخل الدّولة ضروري لتخفيف فترات الازدهار والكساد في النشاط الاقتصادي، أو ما يُعرف بدورة الأعمال.[1]

يقوم الوصف الكينزي لكيفية عمل الاقتصاد على ثلاثة مبادئ رئيسية؛ هي:[2]

. يتأثر الطلب الكلي بالعديد من القرارات الاقتصادية - العامة والخاصة؛ حيث يمكن أن تؤدي قرارات القطاع الخاص في بعض الأحيان إلى نتائج اقتصادية كلية سلبية. مثل: خفض الإنفاق الاستهلاكي أثناء الركود. وهو ما يتطلب أحيانًا سياسات نشطة من قبل الحكومة، باتخاذها حزمة التحفيز المالي. لذلك، يدعم الاقتصاد الكينزي فكرة الاقتصاد المُختلط الموجه من طرف القطاع الخاص بشكل أساسي بشرط أن يتم تشغيله جزئيًا بواسطة الحكومة.

. أنّ الأسعار، وخاصة الأجور، تستجيب ببطء للتغيرات في العرض والطلب، ممّا يؤدي إلى نقص وفوائض دورية، وخاصة في العمالة؛

. أن التغيرات في الطلب الكلي، سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة، تُثبت تأثيراتها في الأمد القريب على الناتج الحقيقي والعمالة، وليس على الأسعار.

هناك اختلاف وسط خبراء الاقتصاد في تقييم مساهمة كينز؛ فبعضهم يذكر دالة الاستهلاك، وبعضهم الآخر يذكر مضاعفة الاستثمار، في حين يذكر آخرون دالة تفضيل السيولة باعتبارها المساهمة الرئيسية لكينز. على سبيل المثال، يعتبر "ألفين هانسن" (*Alvin Hansen*)، أنّ مفهوم دالة الاستهلاك بمثابة "قلب التحليلات الكينزية" ومساهمة تاريخية في أدوات التحليل الاقتصادي، وهي مماثلة لاكتشاف مارشال لدالة الطلب، بل وأكثر أهمية منه حسب ما جاء في أدبيات الاقتصاد السياسي.[3]

---

[1] Sarwat Jahan, Ahmed Saber Mahmud, and Chris Papageorgio, "What Is Keynesian Economics?, The central tenet of this school of thought is that government intervention can stabilize the economy", *Finance &Development,* (September 2014): 53. 54.

[2] Ibid.

[3] Alhassan A. Ismail., *op. cit.*

إنّ المبدأ الأساسي في الاقتصاد الكينزي هو أنه إذا تجاوز مستوى الاستثمار معدل الادخار في مختلف أنحاء البلد أو المجتمع، فسوف يعزز ذلك النمو الاقتصادي والتجاري. وعلى العكس من ذلك، إذا كان معدل الادخار أعلى من معدل الاستثمار، فسوف يتسبب ذلك في التباطؤ ثم الركود في نهاية المطاف. وعليه، يُؤكد كينز على فكرة أنّ زيادة الإنفاق تقلل من البطالة وتساعد في التعافي الاقتصادي. في الوقت نفسه، يرى كينز أنّ الطلب هو الذي يحرك الإنتاج، بالرغم من النظرة المُعاكسة في ذلك الوقت، والتي كان مفادها: أنّ العرض يخلق الطلب.[1]

## .نقد النظرية الكينزية

عند قراءة النظرية الكنزية وما تبعها من أدبيات نقدية لمجموع القواعد الاقتصادية المنبثقة منها؛ يُمكن ربط بعض الانتقادات بالجانب الممنهجي المُتبع من طرف كينز. فعلى النقيض من منهج خبراء الاقتصاد المعاصرين، تحتوي أعمال كينز على عدد قليل من النماذج أو الصيغ الرياضية. علاوة على أنّه كان يميل إلى وضع افتراضات وتوقع نتائج لم تكن مدعومة بأي دليل من العالم الحقيقي (الواقعي). بالتدقيق؛ كانت توصيات كينز في الاقتصاد السياسي نظرية للغاية.

في السياق نفسه، هناك انتقاد أكثر جوهرية يتعلق بمفهوم "الحكومة الكبيرة" وتوسيع المبادرات الفيدرالية في النشاط الاقتصادي الذي دعى إليه كينز. جيث يزعم المعارضون أنّ الإنفاق الفيدرالي يثبط الاستثمار الخاص. كما يعتقد أولئك الذين ينتمون إلى المدرسة النمساوية للاقتصاد ومدرسة شيكاغو للاقتصاد، أنّ فترات الركود والطفرة الاقتصادية تشكل جزءاً من النظام الطبيعي لدورات الأعمال وأنّ التدخل الحكومي المباشر لا يؤدي إلّا إلى تفاقم عملية التعافي.[2]

[1] Ibid. 7.
[2] Ibid, 10.

كما تعرض كينز إلى الانتقاد بخصوص فكرته المركزية القائلة بأنّه "يمكنك أن تخرج من الركود عن طريق الإنفاق". حيث يعتقد الكثير من الاقتصاديون أنّ الإنفاق الحكومي المستمر وتراكم الديون يؤديان في نهاية المطاف إلى التضخم، وارتفاع الأسعار الذي يقلل من قيمة النقود والأجور .وهذا قد يكون كارثياً إذا لم يكن مصحوباً بنمو اقتصادي أساسي. ويرى خبراء الاقتصاد النقديين أيضا؛ أنّ الاقتصاد الكينزي يذهب إلى أبعد ممّا ينبغي في الدعوة إلى نفوذ الحكومة في الاقتصاد، في حين يرى أنصار الاقتصاد الاشتراكي والشيوعي أن هذا التوجه لا يذهب إلى أبعد ممّا ينبغي. استنادًا إلى اعتقادهم الراسخ في أنّ السلطة المركزية لا ينبغي لها أن تؤثر على الأعمال ووسائل الإنتاج فحسب، بل ينبغي لها أن تسيطر عليها بالفعل، وأن تمتلكها بالكامل.[1]

### 2. 3. 3: النظرية الرأسمالية من منظور المدارس التحررية المعاصرة

اجتمعت الأدبيات الدراسية في الاقتصاد السياسي على حصر التيارات الفكرية التحررية المعاصرة في المدارس التالية:

**أ. المدرسة النقدية "مدرسة شيكاغو":** مدرسة شيكاغو هي مدرسة فكرية اقتصادية كلاسيكية جديدة نشأت في جامعة شيكاغو في ثلاثينيات القرن العشرين. وتتلخص المبادئ الرئيسية لها؛ في أنّ الأسواق الحرة هي الأفضل في تخصيص الموارد في الاقتصاد وأنّ التدخل الحكومي الضئيل أو حتى المعدوم هو الأفضل لتحقيق الرخاء الاقتصادي. وتتضمن مدرسة شيكاغو معتقدات نقدية حول الاقتصاد، حيث تزعم أن المعروض النقدي يجب أن يظل في حالة توازن مع الطلب على النقود.[2]

إن "وجهة نظر شيكاغو" هي في الأساس وجهة نظر معادية للدّولة، ويمكننا أن نستنتج تأثيرها المستمر من حقيقة مفادها أنه في أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وعلى الرغم

[1] Ibid.
[2] Akhilesh Ganti, "What is the Chicago School of Economics? Definition and Aspects", (September 18, 2023): https://www.investopedia.com/terms/c/chicago_school.asp

من الغضب الواسع النطاق إزاء عمليات إنقاذ وول ستريت، لم يكن هناك أي ارتفاع كبير في الشعبوية اليسارية رداً على ذلك. وحتى "خطاب حالة الاتحاد" الذي ألقاه الرئيس أوباما حينئذٍ كان خافتاً إلى حدٍ كبير في جاذبيته "الشعبوية". والصوت الشعبوي الوحيد المتماسك حتى الآن يأتي من حزب الشاي اليميني، الذي يستهدف في المقام الأول الدولة التنظيمية التي تسعى إلى حماية الناس العاديين من المضاربين الماليين. وينطبق نفس الشيء في أوروبا أيضاً، حيث اليسار ضعيف والأحزاب الشعبوية اليمينية في طريقها إلى التحرك.[1]

يرجع تطور "نظرة شيكاغو" وانفتاحها على السياسة العامة ما هو مرتبط بوحدة "فريدمان وستيجلر ووواليس"؛ أعضاء هيئة التدريس في شيكاغو. فقد تولى فريدمان الزعامة الفكرية للمدرسة. وكانت حيويته في المناقشة ومحتوى حججه سبباً في تحديد لهجة وصورة الاقتصاد في شيكاغو على مدار ربع قرن على الأقل. وكان النجاح الملحوظ الذي حققته مدرسة شيكاغو خلال الربع الثالث من هذا القرن راجعاً إلى حد كبير إلى حقيقة مفادها أنّها تمكنت من الاضطلاع بدور قيادي في البحث العلمي وفي توفير الأساس المنطقي للمحافظة السياسية التي كانت في حالة من الفوضى في نهاية الكساد الأعظم والحرب العالمية الثانية.[2]

بعد منتصف أربعينيات القرن العشرين، انحرف التطور الفكري لدى ستيجلر عن تطور فريدمان؛ فقد ركّزت أبحاث ستيجلر على التفاعل بين المتغيرات السياسية والاقتصادية . أو الاقتصاد السياسي. وأصبح على نحو متزايد غير راغب في تحليل المشاكل التي تفترض أنّ المصلح الاقتصادي قادر على تحريك الاقتصاد في الاتجاه المرغوب من خلال إقناع الحاكم السياسي بالتصرف على النحو اللائق. وعلى وجه الخصوص، اعترض ستيجلر على الافتراض القائل بأنّ

[1] Richard Yue Chim Wong, "The Chicago School's Road From Public Policy Advocacy to the Study of Political Economy",(February 2012):
(3) (PDF) The Chicago School's Road From Public Policy Advocacy to the Study of Political Economy (researchgate.net)
[2] Ibid, 4.

الحاكم، ومن باب أولى المصلحة، قد يتجاهل الحاجة إلى الحصول على الدعم السياسي وتأثير السياسات الاقتصادية في جذب هذا الدعم.[1]

في السياق نفسه؛ يُمكن حصر النهج الذي يتسم به أسلوب مدرسة شيكاغو، والذي يُعرف أحياناً باسم "نظرية الأسعار"؛ بسبب الدّور الأساسي الذي تلعبه الأسعار في تحديد معالم الكثير من القضايا الاقتصادية. حيث يتجلى هذا الدّور في العمل الرائد الذي قام به جاري بيكر، ورونالد كوز، وميلتون فريدمان، وشيرفين روزن، وجورج ستيجلر، وكثيرون غيرهم. بالتفصيل؛ ألقت نظرية الأسعار الضوء ليس فقط على أكثر الموضوعات جوهرية في الاقتصاد التقليدي (مثل الاستهلاك، والادخار، والضرائب، والتنظيم)، بل إنها كانت أيضاً رائدة في استخدام الأدوات الاقتصادية في دراسة مجموعة واسعة من السلوكيات البشرية الأخرى (مثل الجريمة والفساد، والتمييز، والزواج).[2]

تمتعت مدرسة شيكاغو بمكانة مرموقة وأتباع مخلصين قبل الأزمة المالية والركود العظيم. وكان من المعتقد أن رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي السابق "آلان جرينسبان" كان من أنصار مدرسة شيكاغو ومن أتباع النظرية النقدية في أفكاره حول المعروض النقدي، فضلا على أنه من أتباع الليبرالية على غرار "آين راند". وعلى نحو مماثل، ربما كانت فرضية السوق الفعّالة قد صبغت آراء رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي السابق "بن برنانكي" عندما ظهر أمام الكونجرس الأميركي في الثامن والعشرين من مارس/آذار 2007، وصرّح بأن "التأثير الذي قد تخلفه المشاكل في سوق الرهن العقاري الثانوي على الاقتصاد الأوسع والأسواق المالية يبدو من المرجح أن يكون محدوداً.[3]

[1] Ibid, 5.
[2] Cheng-chung Lai, Tai-kuang Ho*, History of Economic Ideas in 20 Talks* (Vienne: Springer, September 2022),. 1.
[3] Akhilesh Ganti, *op cit*.

من الناحية النقدية؛ كانت هناك تساؤلات حول سبب عدم قيام الرئيس برنانكي وغيره من أصحاب المناصب العليا بتنظيم القطاع المصرفي على النحو اللائق. ممّا أتاح الفرصة أمام العديد من الأكاديميون لمهاجمة مدرسة شيكاغو. فقد انتقد "بول كروجمان" الحائز على جائزة نوبل، المبادئ الأساسية لمدرسة شيكاغو. كما أفاد الخبير الاقتصادي "براد ديلونج" من جامعة كاليفورنيا في بيركلي، أنّ مدرسة شيكاغو عانت من "انهيار فكري".[1]

## ب. المدرسة الجديدة الكلاسيكية "مدرسة الاستباقات العقلانية"

تُعد نظرية التوقعات العقلانية أو الاستباقات العقلانية من أحدث النظريات الاقتصادية التي طرحها الفكر الاقتصادي في محاولةٍ لتحليل النظرية الاقتصادية الكلية وفقاً لمنهج التوازن العام الديناميكي؛ حيث تركز بشكل أساسي على رؤية مستقبلية للحاضر، وهو ما أعطاها بُعدا حيوياً ومميزاً تجلى في استخدامها لنماذج متطورة تسعى من خلالها إلى تفسير الظواهر الاقتصادية فضلاً عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي. لقد نالت أفكار وطروحات هذه النظرية استقطاب واهتمام الفكر الغربي بداية الستينات، وتحديداً عام 1961 على يد (*Muth*) الذي يعود له الفضل في تطويرها من مجرد فكرة إلى مفهوم بنظر إلى مختلف الاعتبارات والتغيرات التي قد تطرأ في المستقبل.[2] فمنذ نشر المقال الذي كتبه في مجلة "إيكونوميتريكا "عام 1961 بعنوان: "التوقعات العقلانية ونظرية تحركات الأسعار"[3]، أصبحت التوقعات العقلانية موضوعًا يتم تناوله على نطاق واسع في الأدبيات الاقتصادية. والغرض هنا؛ هو تحليل النتائج التي تم

[1] Brad DeLong, "The Chicago School's Intellectual Collapse Continued: Richard Posner Is Uranus", (September 15, 2009): The Chicago School's Intellectual Collapse Continued: Richard Posner Is Uranus... (bradford-delong.com)

[2] بيل مهدي الجنابي، **التوقعات العقلانية: المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي** (القادسية: ددن، 2017)، 13.

[3] John F. Muth, "Rational Expectations and the Theory of Price Movements", *Econometrica*, Vol. 29, No. 3. (Jul., 1961): https://www.parisschoolofeconomics.eu/docs/guesnerie-roger/muth61.pdf

الحصول عليها بفضل إدخال التوقعات العقلانية في التحليل الاقتصادي. وبالذهاب إلى ما هو أبعد من إطار تفسير دعم القرار السياسي من حيث كفاءة السياسات الاقتصادية.

مع بداية سبعينيات القرن الماضي، تنامى دور التوقعات العقلانية حتى باتت فرعا من فروع النظرية الاقتصادية الحديثة، ذلك لما ساهمت به في إيجاد الحلول لمختلف الازمات الاقتصادية بعد أن فشلت الطروحات السابقة في تفسيرها وإيجاد الحلول لمعالجتها. والجدير بالذكر؛ أنّ نظرية التوقعات الاقتصادية تركز على مبدأ الحرية الاقتصادية ومنع تدخل الدّولة وفتح المجال أمام القطاع الخاص.[1]

## ج. مدرسة الخيارات العمومية " مدرسة فرجينيا واقتصاد العرض"

إنّ نظرية الاختيار العام تشكل جزءاً راسخاً من النظرية الاقتصادية العامة. وقد نشأت كفرع من التيار السائد في أربعينيات القرن العشرين، وهي تتعامل مع تطبيق الأساليب الاقتصادية على التحليل السياسي واتخاذ القرار داخل المؤسسات السياسية. واليوم، يتم استخدام نهج الاختيار العام بنجاح في مجموعة واسعة من العلوم الاجتماعية، وكذلك في السياسة على المستويين الكلي والدولي. فعلى المستوى النظري، نشعر أنّ نظرية الاختيار العام ذات أهمية كبيرة فيما يتعلق بالتغيير في تعريف مكانتها التقليدية في النظرية الاقتصادية. إذ بدأ هذا التغيير في الحدوث خلال ثمانينيات القرن العشرين؛ وهو ما يوثق تحولاً تفسيرياً من نظرية الاختيار العام باعتبارها تخصصًا اقتصاديًا مستقلاً نسبيًا إلى تخصص يُقدَّم كجزء لا يتجزأ من الاقتصاد السياسي الجديد.[2]

---

[1] بيل مهدي الجنابي، **مرجع سابق، الصفحة نفسها**.

[2] Jolana Volejníková, Ondřej Kuba, "An Economic Analysis of Public Choice: Theoretical Methodological Interconnections", *Scientific Papers*, (20 March 2020): 1.

بالتفصيل؛ يؤكد التغيير في كيفية إدراك مكانة الاختيار العام وحدوده في النظرية الاقتصادية على أهميته الواسعة. فقد اكتسبت هذه النظرية أهمية بالغة منذ ثمانينيات القرن العشرين تقريباً. حيث أصبح أي موضوع يثير اهتمام نظرية الاختيار العام يتوافق مع اهتمام العلوم السياسية. ومن الناحية المنهجية؛ ترتكز النظرية بقوة على فرضيات أساسية للتحليل الاقتصادي الجزئي القياسي (الكلاسيكي الجديد). كما يُمكن القول أنّه ومنذ الثلث الأخير من القرن العشرين تقريبًا، أصبح من الممكن ملاحظة اتجاه التكامل التدريجي لنظرية الاختيار العام في المدارس المؤسسية، حيث تم وضع العديد من استنتاجات الاختيار العام بنجاح على مواقف غير متجانسة داخل إطار الاقتصاد المؤسسي الجديد.[1]

إن مبادئ الاقتصاد السياسي الجديد تستند إلى افتراضات الاقتصاد السياسي التي تؤكد الارتباط الوثيق بين الاقتصاد والسياسة، والدّور الرئيسي الذي تلعبه العوامل السياسية في تحقيق النتائج الاقتصادية. لقد تخلى الاقتصاد الكلاسيكي الجديد عن هذه الأفكار؛ انطلاقا من أنّ الحقائق الجديدة في النصف الثاني من القرن العشرين مؤهلة بشكل طبيعي للعودة إلى التفكير الأصلي. الذي يُراعي المحددات التالية: التحول النظري في الاقتصاد، المشاكل الاجتماعية العملية، وتوافر البيانات. في هذا الإطار؛ يُمكن اعتبار هذا التحول النظري في الفكر الاقتصادي عاملاً رئيسياً في ظهور وتوسع الاقتصاد السياسي الجديد. ذلك أنّ الاقتصاد السياسي الجديد يقوم على مجموعة مناهج اقتصادية؛ وهذه المناهج هي نظرية الاختيار العام والاقتصاد الدستوري.[2]

[1] Ibid, 2.
[2] Ibid, 3. 4.

إنّ الدلالة الذاتية للإمكانيات الاقتصادية اليوم تُراهن على افتراض مستقبل مزدهر له جذوره النظرية. حيث يتم فهم الظواهر الاقتصادية علميًا، ثم يتم تعميمها من أجل التعبير عن السياق الأساسي واتجاهات التنمية الاقتصادية. ونظرية الاختيار العام هي واحدة من هذه المناهج الاقتصادية. حيث تُعتبر اليوم، جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد السياسي الجديد، وامتداد واسع المعالم يُعطي استشرافات بخصوص الأسس الاقتصادية الجزئية والعوامل المحددة للآفاق الاقتصادية للألفية الجديدة.

## المحاضرة 3: النظام الاشتراكي في الفكر الاقتصادي

الاشتراكية هي نظام اقتصادي وسياسي يقوم على الملكية الجماعية أو المشتركة أو العامة لوسائل الإنتاج. وتشمل وسائل الإنتاج هذه الآلات والأدوات والمصانع المستخدمة لإنتاج السلع التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات البشرية بشكل مباشر. في النظام الاشتراكي البحت، تتخذ جميع قرارات الإنتاج والتوزيع من قبل الجماعة، بتوجيه من مخطط مركزي أو هيئة حكومية. ومع ذلك، فإن التعاونيات العمالية هي أيضًا شكل من أشكال الإنتاج الاجتماعي. كما تميل الأنظمة الاشتراكية إلى وجود أنظمة رعاية اجتماعية قوية وشبكات أمان اجتماعي بحيث يعتمد الأفراد على الدّولة في كل شيء من الغذاء إلى الرعاية الصحية. وتحدد الحكومة مستويات الإنتاج وتسعير هذه السلع والخدمات.[1]

في السياق نفسه، يزعم الاشتراكيون أنّ الملكية المشتركة للموارد والتخطيط المركزي تُوفر توزيعًا أكثر مساواة للسلع والخدمات ومجتمعًا أكثر إنصافًا. حيث تتخذ الملكية المشتركة في ظل الاشتراكية شكل الحكم التكنوقراطي أو الأوليغارشي أو الشمولي أو الديمقراطي أو حتى الطوعي.

[1] Will Kenton, Michael J Boyle, Kirsten Rohrs Schmitt, "Socialism: History, Theory, Analysis, and Examples of Socialist Countries", *investopedia*, (Jul 2024):
Socialism: History, Theory, Analysis, and Examples of Socialist Countries (investopedia.com)

ولعلّ من الأمثلة التاريخية البارزة على دولة اشتراكية، وإن كانت تحت إدارة الشيوعيين، الاتحاد السوفييتي السابق.[1]

إن أصول الاشتراكية كحركة سياسية تعود إلى الثورة الصناعية. ولكن جذورها الفكرية تمتد إلى فكر الحضارات القديمة. ولا شك أنّ الأفكار الاشتراكية أو الشيوعية تلعب دوراً مهماً في أفكار الفيلسوف اليوناني القديم أفلاطون، الذي يصور كتابه الجمهورية مجتمعاً صارماً يتقاسم فيه الرجال والنساء من طبقة "الوصي" ليس فقط سلعهم المادية القليلة، بل وأيضاً أزواجهم وأطفالهم. كما مارست المجتمعات المسيحية المبكرة تقاسم السلع والعمل، وهو شكل بسيط من أشكال الاشتراكية تبعه لاحقاً أشكال معينة من الرهبنة. وتستمر العديد من الطوائف الرهبانية في ممارسة هذه الممارسات على غاية اليوم. وقد تم الجمع بين المسيحية والأفلاطونية في كتاب مور "يوتوبيا"، الذي يوصي على ما يبدو بالملكية الجماعية كوسيلة ونمط للحياة.[2]

ونذكر، أنّ الملكية المشتركة أحد أهداف نظام المعمدانيين الوجيز في مدينة مونستر في ويستفاليا أثناء الإصلاح البروتستانتي، أين نشأت عدّة طوائف اشتراكية في إنجلترا في أعقاب الحروب الأهلية (1642-1651). كان أبرز ها الحفارون؛ الذين زعم أعضاؤهم أن الله خلق العالم ليتقاسمه الناس، وليس لتقسيمه واستغلاله لتحقيق الربح الخاص. وعندما تصرفوا بناءً على هذا الاعتقاد بالحفر والزراعة على أرض ليست ملكهم قانونيًا، فقد وقعوا في مأزق مع حكومة أوليفر كرومويل، التي حلتهم بالقوّة.[3]

ممّا سبق يُمكن الجزم أنّ الرؤى المبكرة للاشتراكية كانت زراعية إلى حدٍ كبير، وظل هذا صحيحًا حتى وقت متأخر من الثورة الفرنسية، عندما اشتكى الصحفي "فرانسوا نويل بابوف"

[1] Ibid.
[2] Richard Dagger,Terence Ball, "socialism", *The Editors of Encyclopaedia Britannica*, ( Aug. 20, 2024): https://www.britannica.com/money/socialism/Syndicalism
[3] Ibid.

وغيره من الراديكاليين من فشل الثورة في تحقيق مُثُل الحرية والمساواة والإخاء. وزعم بابوف أنّ الالتزام "بمبدأ المساواة الثمين" يتطلب إلغاء الملكية الخاصة والتمتع المشترك بالأرض وثمارها. حيث أدّت هذه المعتقدات إلى إعدامه بتهمة التآمر للإطاحة بالحكومة. ومع ذلك، فإنّ الدعاية التي أعقبت محاكمته ووفاته جعلته بطلاً لكثيرين في القرن التاسع عشر الذين تفاعلوا ضد ظهور الرأسمالية الصناعية.[1]

لقد نشر الاشتراكيون المثل والمبادئ الخاصة بالمساواة والديمقراطية والحرية الفردية وتحقيق الذات والمجتمع أو التضامن. وفيما يتعلق بالمساواة، اقترحوا روابط قوية من مبدأ تكافؤ الفرص الذي بموجبه يجب أن يتمتع الجميع بقدر متساوٍ من الوصول إلى الوسائل المادية والاجتماعية الضرورية لعيش حياة مزدهرة. كما يعتنق الاشتراكيون المثل الأعلى للديمقراطية، والذي يتطلب أن يتمتع الناس بقدر متساوٍ على نطاق واسع من الوصول إلى الوسائل الضرورية للمشاركة بشكل هادف في القرارات، التي تؤثر على حياتهم. ويقول العديد من الاشتراكيين إن المشاركة الديمقراطية يجب أن تكون متاحة ليس فقط على مستوى المؤسسات الحكومية، ولكن أيضًا في مختلف الساحات الاقتصادية (مثل داخل الشركة). كما يلتزم الاشتراكيون بأهمية الحرية الفردية. بحيث يتضمن هذا الالتزام نسخًا من الأفكار القياسية للحرية السلبية وعدم الهيمنة وإيجابية لتقرير المصير. أخيرًا، وفي سياق متصل، غالبًا ما يؤكد الاشتراكيون على فكرة المجتمع أو التضامن، والتي بموجبها يجب على الناس تنظيم حياتهم الاقتصادية بحيث يعاملون حرية ورفاهية الآخرين على أنها ذات أهمية جوهرية. أو كما قال كوهين، ينبغي للناس أن "يهتموا ببعضهم البعض، وحيثما كان ذلك ضروريًا وممكنًا، يهتمون ببعضهم البعض، ويهتمون أيضًا باهتمامهم ببعضهم البعض".[2]

---

[1] Ibid.

[2] Stanford Encyclopedia of Philosophy," Socialism", (May 25, 2024): https://plato.stanford.edu/entries/socialism/

## 1. نظرية ماركس وتحليلاتها للاقتصاد السياسي

إلى حدٍ كبير، كان تحليل ماركس للاقتصاد الرأسمالي نتيجة منطقية للعقائد الاقتصادية المقبولة على نطاق واسع في عصره. وكما رأينا، كانت نظرية قيمة العمل حكمة تقليدية، وكذلك كانت فكرة أنّ العمال لن يتلقوا سوى أجر الكفاف، وكانت فكرة أنّ معدلات الربح سوف تنخفض بمرور الوقت مقبولة على نطاق واسع. وقد طور العديد من خبراء الاقتصاد في تلك الفترة عقائد مماثلة لفكرة ماركس عن الأزمات المتكررة. لكن، ما كان مختلفًا عند ماركس هو تتبعه لديناميكيات النظام الذي تتحدد فيه القيم بكمية العمل، وتميل الأجور نحو مستوى الكفاف، وتنخفض معدلات الربح، وتحدث الأزمات من وقت لآخر؛ حيث رأى ماركس أنّ هذه القوى تؤدي حتمًا إلى سقوط الرأسمالية واستبدالها بنظام اقتصادي اشتراكي.[1]

في السياق ذاته، تبيّن أنّ تنبؤات ماركس كانت بعيدة كل البعد عن الصواب. فلم تنخفض معدلات الربح؛ بل ظلت مستقرة نسبيا على المدى الطويل. ولم تتجه الأجور نحو الانخفاض نحو مستوى الكفاف؛ بل ارتفعت. ولم تنخفض حصة العمال من إجمالي الدخل في اقتصادات السوق؛ بل إنها زادت. والأمر الأكثر أهمية هو أنّ الانهيار المتوقع للاقتصادات الرأسمالية لم يحدث.

لقد كانت الثورات التي تهدف إلى إقامة الاشتراكية نادرة، ولعلّ الأمر الأكثر أهمية هو أنّ أيا منها لم يحدث في اقتصاد رأسمالي سوقي. فالاقتصاد الكوبي، على سبيل المثال، كان به بعض عناصر رأسمالية السوق قبل كاسترو، ولكنه كان به أيضا سمات أنظمة القيادة. وفي حالات أخرى حيث تم تأسيس الاشتراكية من خلال الثورة، فقد حلّت محل أنظمة يمكن وصفها على أفضل وجه بأنها إقطاعية. والثورة الروسية في عام 1917 التي أسّست الاتحاد السوفييتي والثورة التي

[1] LibreTexts, "The Theory and Practice of Socialism", (May 2024): https://socialsci.libretexts.org/Bookshelves/Economics/Principles_of_Economics_(LibreTexts)/34%3A_Socialist_Economies_in_Transition/34.1%3A_The_Theory_and_Practice_of_Socialism

أسست جمهورية الصين الشعبية في عام 1949 هما المثالان الأكثر أهمية لهذا الشكل من الثورة. وفي بلدان أوروبا الشرقية، فرض الاتحاد السوفييتي السابق الاشتراكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ناهيك على أنّه في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدا أنّ عدداً من بلدان أميركا اللاتينية، مثل فنزويلا وبوليفيا، تتجه نحو تأميم الأصول بدلاً من خصخصتها.[1]

مهما كانت أوجه القصور في توقعات ماركس الاقتصادية، فإنّ أفكاره كان لها تأثير هائل. فعلى الصعيد السياسي، عزّز مفهومه للظهور الحتمي للاشتراكية انتشار الحكومات ذات الميول الاشتراكية خلال الثلث الأوسط من القرن العشرين. قبل أن تبدأ الأنظمة الاشتراكية في الانهيار عام 1989.[2]

## 2. الماركسية والجدالات الفكرية حول نظرية رأس المال

عندما كان ماركس يكتب كتاب رأس المال، كان كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي لجون ستيوارت ميل هو المرجع الأساسي والقياسي للاقتصاد الكلاسيكي، حيث وضع ميل في اعتباره نظرية التوازن المبكرة القائمة على تحليل العرض والطلب، ومُستنتجًا وجهة نظره بشأن رأس المال من خلال "المقترحات الأساسية" العديدة التالية:[3]

1- الصناعة محدودة برأس المال؛

2. أنّ زيادة رأس المال تؤدي إلى زيادة فرص العمل للعمال، دون حدود يمكن تحديدها؛

3. أنّ رأس المال هو نتيجة للادخار ويتم استهلاك كل رأس المال؛

4. أنّ رأس المال يتم الحفاظ عليه من خلال إعادة الإنتاج الدائمة، كما هو موضح في تعافي البلدان من الدمار؛

---

[1] Ibid.

[2] Ibid.

[3] Kiichiro Yagi, "Marx's theory of capital in the history of economics: Marx's concept of capital, classical school, Austrian School, and growth theory", *Evolutionary and Institutional Economics Review*, springer, (12 January 2021): 473.

إن أساس هذه المقترحات هو نظرية رأس المال باعتباره "صندوق الأجور"، حيث دحض ماركس النظرة السلبية للنضال من أجل الأجور التي تستند إلى هذه النظرية. واضطر إلى نقل نتائج تحقيقه المتواصل لفترة طويلة بلغة واضحة. وبطبيعة الحال، أكّد على مقاومة العمال لخفض الأجور وأيام العمل الطويلة، مدعمًا مطالبهم بزيادات الأجور خلال مراحل زيادة الإنتاجية. ومن وجهة نظر ماركس، ترتبط حركة العمال ارتباطاً مباشراً بإنتاج وتوزيع "القيمة الزائدة". فعلى الرغم من أنّ ماركس حافظ على المفهوم الكلاسيكي لـ "صندوق الأجور" تحت اسم "رأس المال المتغير"، فإنّ أهميته الحقيقية متجذرة في علاقته بـ "القيمة الزائدة".[1]

إنّ من أهم الدروس التي تعلمناها من القرن العشرين هو أنّ الملكية الجماعية والتخطيط المركزي لم ينجحا في التغلب على الانقسام بين العناصر الذاتية والموضوعية للإنتاج. بل على العكس من ذلك، عانى الناس في الدول الاشتراكية من اغتراب شديد بسبب احتكار السيطرة على الإنتاج فضلاً عن ضغوط أيديولوجيتهم المعترف بها علناً. وقد انحل الانقسام بين العنصر الذاتي والعنصر الموضوعي في ظل الرأسمالية إلى وحدة قسرية في ظل الدّولة القادرة على كل شيء. والواقع أنّ النظام الاقتصادي الاشتراكي، الذي يتميز بالملكية الجماعية والتخطيط المركزي، حلّ محل الرأسمالية لعدة عقود في عدد من البلدان. ونشأ نمط جديد من التراكم البدائي للدّولة التي احتلتها النخبة. ومع ذلك، لم تتمكن من التفوق على مستوى أداء الرأسمالية المتقدمة. ومن الواضح الآن أنّ الملكية الجماعية والتخطيط المركزي، في أفضل الأحوال، يشكلان، إذا ما استخدما على النحو اللائق، أدوات مساعدة لتحسين الحوكمة الاقتصادية فقط.[2]

من ناحية أخرى، لم يتقدم اقتراح تسورو "لتأميم الفائض" بسلاسة أيضًا. فبينما استمر الإنفاق على الرعاية الاجتماعية في الارتفاع، تم إلغاء جزء كبير من الرقابة العامة على النشاط

[1] Ibid.
[2] Ibid, 485.

المالي تحت اسم "إلغاء القيود التنظيمية". وظهر سباق دولي نحو القاع في فرض الضرائب على الشركات. وتحت اسم "الليبرالية الجديدة"، أثرت موجة فكرية معاكسة قوية ترفض أي سيطرة عامة على الأنشطة التجارية الخاصة بالسياسيين ورجال الأعمال أيضًا. ومع ذلك، فإنّ الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وكذلك أزمة جائحة كوفيد-19 الحالية قد تساهم في تغيير المد في السياسات الاقتصادية.[1]

هناك درس آخر مهم للغاية يُمكن استنتاجه من تأملات ماركس وتحقيقاته البحثية؛ وهو أننا لا نستطيع إهمال الخلفيات الطبيعية للإنتاج الرأسمالي. فكل من العناصر الذاتية والموضوعية للإنتاج موجودة في العالم المادي للطبيعة، ويصاحب التأثير الخارجي دائمًا الأنشطة الاقتصادية الخاصة للإنتاج والاستهلاك. وبسبب توسع النشاط الاقتصادي المهدر للموارد، أصبح التدهور البيئي مشكلة عالمية. إنّ النظرة الضيقة للعنصر الموضوعي للإنتاج في شكل وسائل الإنتاج لا تكفي للاعتراف بالانقسام في ظل الرأسمالية. وعليه؛ يجب أن تكون النظرة أوسع لفهم العنصر الذاتي.

وكفكرة أخيرة في هذا التأمل التاريخي . الفلسفي حول مفهوم رأس المال، يجب أن تكون المهمة مشتركة بين جميع العلوم الإنسانية والاجتماعية في تقييم الوضع الحالي لهذا الانقسام الأساسي في العصر المعاصر الذي تحول على نطاق واسع منذ ماركس وإلى يومنا هذا موضوعا بارزا للنقاش الأكاديمي. وفي هذه المهمة التعاونية، نأمل أن يتمكن علم الاقتصاد في المساهمة من خلال تحليل واستكشاف عملية إعادة إنتاج العناصر الذاتية والموضوعية للإنتاج، والتي تُفهم حاليًا في شكل رأس المال.

[1] Ibid.

## 3. مبادئ أساسية في النظام الاقتصادي الاشتراكي

تتمثل أهم المبادئ الأساسية للنظام الاشتراكي فيما يلي: [1]

✓ **. وسائل الإنتاج الجماعية**: تقوم الاشتراكية على فكرة أساسية مفادها إنهاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وبهذه الطريقة، تنتقل المصانع ومراكز العمل الأخرى إلى أيدي الدّولة، أي إلى أيدي جميع الذين يتألفون منها، بما في ذلك العمال.

✓ **. نهاية استغلال الإنسان للإنسان**؛ ويرتبط هذا الأساس للأيديولوجية الاشتراكية ارتباطًا وثيقًا بالسابق، وهو يدعي أنه لا يوجد رواد أعمال أو حكومة قلة كبيرة تسعى فقط إلى تحقيق مصالحها الخاصة. ومن المتوقع أن يختفي الاستغلال، مع استفادة العمال استفادة كاملة مما ينتجه نشاطهم.

✓ **. نهاية الطبقات الاجتماعية وتوزيع الثروة**: من خلال القضاء على الطبقات الاقتصادية العليا، لن يكون هناك فرق بينها وبين بقية المجتمع. بهذه الطريقة، أولئك الذين يستفيدون من عمل الآخرين سوف يزولون من الوجود. وهذا ينبغي أن يؤدي إلى توزيع أفضل للثروة. في مواجهة ما يعتقده كثير من الناس، فإن الأمر لا يتعلق بأن جميع العمال يحصلون على نفس الراتب، ولكن الاختلافات أصغر بكثير.

✓ **. أولوية المجتمع مقابل الفردية**؛ في ظل الاشتراكية، يتم التركيز على فكرة المجتمع، مع ترك شيء ما للفرد. ومن المتوقع أن يؤدي كل إجراء اقتصادي إلى تقليل المنفعة المشتركة وليس المكاسب الفردية لكل شخص. وهي تهدف بالتالي إلى وضع حد لأنانية الرأسمالية القائمة على الحصول على أقصى قدر من الأرباح. وكمثال على هذه الفكرة؛ يمكن إنشاء خدمات الصحة العامة في بعض الدول حتى لو لم تكن اشتراكية. بحيث يدفع جميع السكان الضرائب لدفع ثمنها،

[1] Thpanorama, "5 principes fondamentaux et principes du socialisme", (10 juin 2024): 5 principes fondamentaux et principes du socialisme | Thpanorama - Deviens mieux maintenant

سواء استخدموها أم لا. يتعلق الأمر بوضع صحة المجتمع بأكمله فوق ما لا يستطيع تحمله إلا أولئك الذين يملكون المال.

✓ **تدخل الدولة**؛ في حين تضع الرأسمالية المرجع في السوق، الذي يجب أن يعمل نظريا من تلقاء نفسه، فإن الاشتراكية تؤمن بتدخل الدّولة لتصحيح الاختلالات التي تنشأ. حيث يمكن أن يتراوح هذا من تحديد نوع المحاصيل الأكثر ملاءمة للمجتمع بأكمله في وقت معين، إلى الحد من الأسعار المدفوعة لبعض العناصر الأساسية، ومن خلال ذلك يمكنك تحديد مثال لتنظيم الدولة في مجالات مثل الإسكان والتعليم أو الكهرباء.

## المحاضرة 4: الاقتصاد السياسي الإسلامي

يشمل النظام الاقتصادي الإسلامي النظريتين "الرأسمالية والاشتراكية"؛ حيث أشار خالد عبد المنعم (عضو مجلس إدارة مركز الكويت للاقتصاد الإسلامي) إلى أنّ الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد وسطي يتجلى بين النظريتين. وإذا كان الاقتصاد الرأسمالي يعزز حرية السوق "دعه يعمل دعه يمر" و"يحفز الحرية الفردية، والاقتصاد الاشتراكي يعزز مفهوم الملكية الجماعية؛ فإن الاقتصاد الإسلامي يعزز حرية السوق ويعزز دوره، ولا تتدخل الدولة إلا في حالة ضبط الغلاء الفاحش الذي قد يضر بالناس".[1]

إنّ إطلاق مصطلح (الاقتصاد الإسلامي) لا يُراد منه علم الاقتصاد المرتبط غالبًا بعلم السياسة، وإنما يُقصَد به النظام أو المذهب الذي اتخذه المسلمون في تنظيم حياتهم الاقتصادية، بما يملك هذا المذهب من أفكار الإسلام الشرعية والأخلاقية، والأفكار العلمية التي تتصل بمسائل الاقتصاد السياسي. إذ يمتاز المذهب الاقتصادي الإسلامي عن غيره من المذاهب الاقتصادية بإطاره الديني العام، مثله مثل أنظمة الحياة الأخرى التي قننتها الشريعة الإسلامية، حين مزجت بينها وبين المبادئ الشرعية التي تُعزز الصلة بين الإنسان وخالقه في دنياه وآخرته. وتساعده في مواجهة التحديات المعاصرة على أرض الواقع.

[1] الجزيرة، "في ظل فشل الرأسمالية والاشتراكية. هل يقدم الاقتصاد الإسلامي حلا لأزمات العالم؟"، تمت الزيارة : 1 أفريل 2025:
https://www.aljazeera.net/politics/2023/1/25/%D9%81%D9%8A-%D8%B6%D9%88%D8%A1-%D9%87%D9%84%D9%8A%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D8%AD%D9%84%D8%A7

إنّ شرح النظام الاقتصادي من المنظور الإسلامي يقوم على مجموعة من الأفكار الأساسية:[1]

✓ أن الاقتصاد الإسلامي ينفرد ويتمايز بنظرة اقتصادية عقائدية للمال؛ إذ المالك الحقيقي للمال هو الله عز وجل، قال الله تعالى: [ لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ][سورة المائدة-الآية:120]؛ فالملكية في الاقتصاد الإسلامي لا تثبت إلا بإباحة الشارع لها، وتقريره لأسبابها، وهي عقدياً ملكية انتفاع وليست ملكية رقبة، وناشئة عن استخلاف الله تعالى للإنسان في الأرض.

قال الله تعالى: [ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ][سورة البقرة-الآية:30]؛ والبشر المستخلفون من الله تعالى في الأرض ومأمورون بالإيمان بالله وبرسوله على الوجه الأكمل، والإنفاق في سبيله، قال الله تعالى: [ آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ][سورة الحديد-الآية:7].

✓ إن الاقتصاد الإسلامي أو الاقتصاد السياسي الإسلامي يؤكد على الخطوط العامة للإنتاج ولعوامل الإنتاج في سياسته الاقتصادية، وبشكل يبعث على الجدّ والعمل والأمل في النفوس الإنسانية؛ بحيث يطرد منها عنصر البؤس والكسل والخمول؛ ويوجهها نحو التقدم والتطور والإبداع، والتاريخ الإسلامي يعطي صورة مشرقة لنتائج هذه السياسات.

✓ هناك نوعين من الانتاج في الاقتصاد السياسي الإسلامي؛ الأول إنتاجي والثاني غير انتاجي. فالإنتاج يشمل كل السلع والخدمات الموافقة للشريعة الاسلامية؛ وتتسم بالحلال والقدرة على اشباع الحاجات الانسانية والاقتصادية على نحو مشروع وحلال. أما الثاني؛ فهو الانتاج

[1] عبد الله محمد قادر جبرائيل، "ماهية الاقتصاد السياسي الاسلامي"، اسلام أون لاين، تمت الزيارة: 6 جانفي 2025:
https://islamonline.net/%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A

المرفوض والحرام؛ والذي ينبذه الشريعة الاسلامية؛ وتتسم بالضرر والإضرار والخبث والنجس؛ وغير قادرة على اشباع الحاجات.

✓ تُعرف المشكلة الاقتصادية من الجانب الإسلامي من خلال التساؤل حول: كيف يقام نظام الحياة الإنسانية بحيث ينال فيه جميع أفراد البشر حاجاتهم مع المحافظة على سر الحياة الاجتماعية وتقدمها الطبيعي نحو الكمال. ومع ضمان لكل فرد الفرصة في استغلال كفاءته ومواهبه.

الاقتصاد السياسي الإسلامي يقوم على أسس اقتصادية عديدة لمعالجة المشكلة الاقتصادية، منها ما يلي:

- ✓ .العمل والإنتاج من مهام الإنسان الأساسية؛
- ✓ .احترام الملكية الفردية؛
- ✓ .احترام الملكية العامة:
- ✓ .احترام الملكية المشاعية للمباحات العامة؛
- ✓ .تحقيق التوازن الاقتصادي؛
- ✓ .فريضة الزكاة؛
- ✓ .تنظيم الإنتاج والتوزيع والادخار والاستهلاك والإنفاق؛
- ✓ .مبدأ الكفالة والضمان: أقرت الشريعة الإسلامية مبدأ الكفالة والضمان؛

ولعل من أبرز المؤلفين لأسس النظام الاقتصادي الإسلامي "الراغب الأصفهاني": الذي تطرق إلى كثير من القضايا الاقتصادية المعاصرة. من أهمها:[1]

[1] بورصات، "أشهر علماء الاقتصاد الاسلامي"، تت الزيارة: 02 أفريل 2025:
https://www.borsaat.com/%D8%A3%D8%B4%D9%87%D8%B1%D8%B9%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A/

.الإنتاج ومجالاته وأهميته.

.مخاطر البطالة.

.الإنفاق والاستهلاك والنقود.

.توزيع الثروات والتفاوت الاجتماعي.

.قيمة المال في حياة الأفراد.

.أهمية التعاون في العملية الإنتاجية.

على سبيل المثال، أكّد الأصفهاني على أهمية التعاون في العملية الإنتاجية. وانطلاقًا من مبدأ التعاون، دعا الأصفهاني إلى التخصص وتقسيم العمل اللذين تناولهما فيما بعد علماء الغرب خاصة "كونت" و"دوركايم" و"كارل ماركس" في جميع مؤلفاتهم. كذلك، أبرز الأصفهاني أهمية رأس المال الحقيقي، ممثلًا في الآلات والسلع التي تسهم في إنتاج غيرها. كما كان الأصفهاني سباقًا في تناول ما يسمى اليوم بـ"علم الاجتماع الاستهلاكي" الذي ينسب اليوم إلى العالم الفرنسي المعاصر "*Jean Baudrillard*"[1]

إنّ الاقتصاد الإسلامي من جوانبه المُتعددة، خاصة فيما يتعلق بجانب معالجاته للمشكلات الاقتصادية، نظرا لفهمه الدقيق والشامل لمسبباتها والآثار المترتبة عنها. ممّا يجعلنا نطرح مجموعة من الخلاصات؛ المُستخلصة من الدراسة التي قدّمها كل من الباحث "عبد القادر موزاوي" والباحثة "عائشة موزاوي" والموسومة بـ: "الاقتصاد السياسي كنهج لحل المشكلة الاقتصادية"؛ حيث خلصت الدراسة إلى:[2]

.أنّ التنمية الاقتصادية لا تعتبر عملا فقط، وإنما فريضة إسلامية؛

.الهدف من التمويل المصرفي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

---

[1] **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

[2] عبد القادر موزاوي، عائشة موزاوي، " الاقتصاد السياسي كنهج لحل المشكلة الاقتصادية "، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، ع. 14، (سبتمبر 2020): 96.

. التمويل الإسلامي يتصف بـــ اللاربوي؛

. الاقتصاد الإسلامي يسعى لحل كل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الممكنة وفقا للشريعة الإسلامية، والتي تضمن حقوقهم وتحدد واجباتهم؛

## المحور الرابع: تحليل الاقتصاد السياسي الدّولي

### المحاضرة 1: الاقتصاد السياسي الدّولي: مقاربة معرفية

"عندما بدأت البحوث في هذا الميدان منذ سبعينيات القرن الماضي كانت النظريات الاقتصادية الكلاسيكية المهيمنة تشكل الاطار النظري الوحيد الذي تنطلق منه مختلف الدراسات في الاقتصاد بأفرعه المتباينة، وفي المقابل أدى التطور اللامتناهي للاقتصاد العالمي، وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، وتعدد الفواعل الاقتصادية، وظهور المؤسسات العبر قومية، الى عجز أو قصور النظريات الكلاسيكية في تفسير العديد من الظواهر في الاقتصاد السياسي الدولي، لاسيما بعد تعاظم دور الفواعل الجديدة من شركات متعددة الجنسيات وفواعل جديدة في التجارة الدولية ومؤسسات اقتصادية دولية، وهو ما فسح المجال للتنظير في هذا الميدان فبرزت نظريات جديدة ذات أطر فلسفية وعلمية مختلفة".[1]

يعبر مفهوم الاقتصاد السياسي الدّولي على تقاطع السياسة والاقتصاد، حيث تتحرك السلع والخدمات والأموال والأشخاص والأفكار عبر الحدود. حيث بدأ مصطلح "الاقتصاد السياسي الدولي" في جذب انتباه المتخصصين في الاقتصاد السياسي منتصف الستينيات وسط مشاكل الاقتصاد العالمي والتنمية المتأخرة في العالم الثالث. إلى أن تم استخدام المصطلح "الاقتصاد السياسي العالمي" لاحقًا بشكل متكرر لتوضيح أن ما يحدث في العالم لا يتعلق فقط بالتفاعلات بين الدول وأنّ الاقتصاد السياسي العالمي يشمل العديد من أنواع الجهات الفاعلة المختلفة.[2]

---

[1] شوقي عرجون، **مرجع سابق**، 79.

[2] Renée Marlin-Bennett, David K. Johnson, "International Political Economy: Overview and Conceptualization", *Oxford University Press*, (22 January 2021): https://oxfordre.com/internationalstudies/display/10.1093/acrefore/9780190846626.001.0001/acrefore-9780190846626-e-239

وكما جاء في تاريخ الوقائع الاقتصادية؛ فقد استكشف مؤلفو العصور القديمة، مثل أرسطو وكوتيليا، العلاقة بين السياسي والاقتصادي قبل فترة طويلة من صياغة مصطلح "الاقتصاد السياسي". كما جادلت كتابات المذهب التجاري في القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ بما في ذلك كتابات "كولبير" و"مون" و"هاملتون"، لصالح استخدام الدّولة لسلطاتها لزيادة ثروتها. وأكّد "ليست"، الذي كتب في القرن التاسع عشر على التوتر بين تقرير المصير الاقتصادي الوطني والأسواق الحرة. ويمكن العثور على تكرار وجهة النظر التجارية من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين في شكل سياسات قومية اقتصادية ترتبط بنهج واقعي **للعلاقات الدولية** بشكل عام. في السياق نفسه، قام منظرو الجنوب العالمي بتكييف السياسات القومية الاقتصادية لمعالجة مشكلة التنمية على المستوى الدّولي. ويمكن العثور على متغيرات من الاقتصاد السياسي الدّولي النيوليبرالي من الخمسينيات مع المنح الدراسية حول التكامل ومن أواخر السبعينيات مع المنح الدراسية حول الأنظمة الدّولية. كما استكشفت المنح الدراسية الليبرالية في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين أنواعًا من الرأسمالية والأزمات الاقتصادية.[1]

يمكن تتبع تيار بديل من الاقتصاد السياسي الدولي من خلال الاقتصاد السياسي الماركسي، بدءًا من العمل النقدي للرأسمالية المُقدم من طرف "ماركس" و"إنجلز" في القرن التاسع عشر. وتشمل المناهج النقدية الأخرى؛ التي ظهرت في القرنين العشرين والحادي والعشرين الاقتصاد السياسي العالمي النسوي وانتقادات ما بعد الاستعمار للتحليلات الليبرالية والماركسية؛ حيث تشمل الاتجاهات في المنح الدراسية تحليلات الصين وانتقال النظام النيوليبرالي، ودراسات الاتجاهات المتنامية نحو أشكال العمل الهشة. حتى أصبح المجتمع البحثي

[1] Ibid.

بداية تسعينيات القرن العشرين يُناقش علاقات الاقتصاد السياسي العالمي بانتقال الأمراض عبر الحدود، وهو موضوع يثير قلقًا خاصًا في ضوء جائحة كوفيد-19 في عام 2020.[1]

## المحاضرة 2: موضوع الاقتصاد السياسي الدّولي

يقُصد بموضوع الاقتصاد السياسي مجموع الظواهر المكوِّنة للنشاط الاقتصادي في المجتمع، والمتمثل في البحث عن موضوع لحاجات الانسانية ووسائل إشباعها؛ حيث يستهدف الاقتصاد السياسي الدّولي دراسة قوانين هذه العملية الاجتماعية التي تهيمن على العملية الاقتصادية من خلال استعراض فهم وتحليل مجموعة المفاهيم التالية:[2]

- ✓ **العمل:** هو فعل ونشاط ويمكننا التمييز بين نوعين من العمل؛

العمل العضلي: ويتم الاتصال بين العامل وموضوع العمل المطلوب تحويله وتكييفه أثناء عملية الإنتاج؛

العمل الفكري: يتناول المفاهيم ولإبداع والتوقع؛

- ✓ **وسائل الإنتاج:** وهي الأدوات المستخدمة في عملية الإنتاج؛
- ✓ - **وسائل العمل**: وهي الوسائل المادية التي بمساعدتها يتم التأثير على مواد (موضوع) العمل؛
- ✓ - **أسلوب الانتاج**: هو الأسلوب الذي نتمكن بموجبه الحصول على السلع الضرورية للحياة وتطور المجتمع؛
- ✓ - **القوة المنتجة**: وهي وسائل الانتاج وفواعله، والقدرة على العمل؛

---

[1] Ibid.

[2] صباح جريبات، "الإطار المفاهيمي للاقتصاد السياسي الدولي"، **الموسوعة السياسية**، تمت الزيارة يوم 15 جويلية 2024:
الموسوعة السياسية (political-encyclopedia.org)

- ✓ - **علاقات الانتاج**: وهي العلاقات التي تنشأ بين الفواعل الإنتاجية خلال عملية الإنتاج؛

وبالتالي تعتبر العناصر السالفة الذكر أهم مواضيع الاقتصاد السياسي الدّولي والتي تركز على مجموع العلاقات التي تتكرر باستمرار خلال العملية الاقتصادية على المستوى العابر للحدود، والتي تحدث بأشكال مختلفة تتطور بتطور المجتمع الإنساني العالمي.

إنّ طبيعة تأثير العولمة تُشكل موضوعا محل نقاش عميق ضمن مواضيع الاقتصاد السياسي الدولي. حيث تُعبر عن عدة مفاهيم في الاقتصاد العالمي؛ والتي يُمكن حصرها فيما يلي:[1]

- ✓ **التدويل:** الذي يشمل تشخيص الزيادة في المعاملات الاقتصادية عبر الحدود، والتي تنعكس في مختلف التدفقات المالية في التجارة والاستثمارات وحركة رؤوس الأموال؛
- ✓ **الثورة التكنولوجية:** التي تتضمن تأثير التواصل الالكتروني الجديد الذي يسمح للشركات المتعددة الجنسيات والفواعل الأخرى بالعمل على الصعيد العالمي؛
- ✓ **التحرير الاقتصادي:** تشمل مختلف السياسات التي قامت بها الدول في سبيل تحرير الاقتصاديات المُشكلة للاقتصاد العالمي؛ والتي تشمل وضع جداول النشاطات الاقتصادية عبر الحدود الوطنية في معظم قطاعات الاقتصاد العالمي؛

[1] شوقي عرجون، **مرجع سابق**، 94.

## المحاضرة 3: الاقتصاد السياسي الدّولي وحقل العلاقات الدولية

في الدراسات الأكاديمية للعلاقات الدّولية، يُعتبر التحدي الذي شكّله تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، جوهر اهتمام الباحثين في دائرة معارف الاقتصاد السياسي؛ ويُعتبر كتاب "ريتشارد كوبر"، من أهم المراجع التي تطرقت للموضوع، حيث كتب عن الحاجة إلى مزيد من التنسيق والتعاون بين الدول في عالم أصبحت فيه اقتصاديات كل دولة عرضة للصدمات والاضطرابات الاقتصادية والسياسية. في السياق نفسه؛ شارك كل من "روبرت كيوهان وجوزيف ناي" في كتابهما "السلطة والاعتماد المتبادل" الذي يتطرق للاعتماد والترابط الاقتصادي المتبادل وآثاره على العلاقات الدولية، والذي يُعتبر مساهمة مميزة في موضوع الربط بين الاقتصاد السياسي وحقل العلاقات الدّولية.[1]

من خلال ما سبق، يُمكن القول أنّ القضايا الاقتصادية أسّست لعالم سياسي جديد، والذي يلعب فيه الاقتصاد السياسي الدولي والمؤسسات الدولية العابرة للحدود دورا حاسما، بما وصفته قمة سنة1972للقوى الكبرى بـ" الدبلوماسية الجديدة للانفراج الدولي"، وهو النهج الذي يدمج علاقات السوق بالعلاقات السياسية الدّولية.[2]

انقسم الحقل بين مدرستين؛ المدرسة البريطانية أو الاقتصاد السياسي الدولي النقدي، والمدرسة الأمريكية أو مدرسة التنظيم الدولي للاقتصاد السياسي الدولي، وتكمن الروابط بين المدرستين أنّ كلاهما تندرجان ضمن الهيثرودوكسية، في مقابل الأرثوذكسية التي تقوم على تقليص تدخل الدولة.[3]

---

[1] **المرجع نفسه**، 84.

[2] **المرجع نفسه، الصفحة نفسها.**

[3] شهرزاد خيّر، "الاقتصاد السياسي الدولي وجائحة كورونا: تأملات نظرية ومساءلات مبكرة"، **سياسات عربية**، ع. 50، (مايو 2021)، 61.

في نسيج السياسة العالمية المعقد، "يشكل التفاعل بين الدول القومية والكيانات فوق الوطنية معضلة الاستقلال الذاتي مقابل التكامل. إن الدول القومية؛ وهي الجهات الفاعلة التقليدية على المسرح السياسي، تعتبر السيادة مبدأها الأساسي، وتحرص بشدة على حماية قدرتها على حكم نفسها وتقرير مصيرها. ومع ذلك، وفي ظل العولمة، برزت كيانات فوق وطنية باعتبارها جهات فاعلة قوية، تتحدى مفهوم السيادة المطلقة وتقترح نموذجا جديدا حيث يهدف العمل الجماعي والحوكمة المشتركة إلى معالجة القضايا العابرة للحدود الوطنية بشكل أكثر فعالية".[1] كما أنّ التقاطع بين التأثير البيئي، والمشاعات العالمية، والاستدامة هو حيز ودائرة للقلق في سياق العولمة. فمع تزايد ترابط الدول والاقتصادات، تزداد احتمالات المخاطر على البيئة العالمية. وهنا، يُطرح تحدي مشكلة العمل الجماعي؛ فبينما تستفيد كل دولة من البيئة الصحية، فإنّ حوافز الاستثمار في الممارسات المستدامة غالباً ما تكون غير متوافقة مع الأهداف الاقتصادية الفردية قصيرة المدى. وعلى سبيل الذكر لا الحصر، فإنّ مسيرة التقدم التكنولوجي المتسارع لم تغطي الفجوات الجغرافية فحسب، بل أعادت أيضًا تشكيل معالم الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية، من خلال تسريع روابط الاتصال بين الفواعل الاقتصادية عبر دول العالم، وهو ما يؤكد العلاقات الترابطية بين الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية.[2]

فعالم اليوم أصبح يعتمد بالأساس على التكنولوجيات الحديثة لتبسيط الإجراءات الإدارية والاتصالات بين الأفراد والدول. حيث أصبحت جميع القطاعات الحيوية للاقتصاد الدولي تعتمد على منافع الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيات الاتصالات الحديثة كمُحرّك للتنمية.

---

[1] فاستركابيتال، العولمة: مقامرة العولمة: الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية، تمت الزيارة يوم: 24 أوت 2024:

FasterCapital - العولمة: مقامرة العولمة: الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية

[2] **المرجع نفسه، المكان نفسه.**

ممّا جعلها عنصراً فعّالاً في إدارة العلاقات الدولية ومؤسّساً للعولمة الرقمية العالمية في شتّى القطاعات والمجالات.[1]

وعليه، فالعلاقة بين الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية تعتبر علاقة مترابطة ومتبادلة بين القوة السياسية والنظم الاقتصادية في الدول؛ حيث تؤثر العوامل السياسية على الاقتصاد بشكل مباشر من خلال سياسات الحكومة والتشريعات القانونية، ومن خلال تأثيرها على التجارة والاستثمار الخارجي. بالمثل، يؤثر الاقتصاد على السياسة من خلال تأثيره على القوة الاقتصادية للدّولة وقدرتها على تنفيذ سياستها الخارجية. وكذلك في حقل العلاقات الدولية؛ حيث تتداخل الاهتمامات السياسية والاقتصادية للدول في العديد من المجالات. على سبيل المثال، يمكن أن تؤثر القضايا السياسية مثل الحروب والنزاعات على الاقتصاد من خلال تدمير البنية التحتية وتعطيل الإنتاج والتجارة. بالمثل، يمكن للمشاكل الاقتصادية مثل الأزمات المالية وارتفاع البطالة أن تؤثر على الاستقرار السياسي وزيادة التوترات الاجتماعية والسياسية داخل الدول.

علاوة على ذلك، يمكن أن تؤثر السياسة الخارجية للدولة على الاقتصاد من خلال التأثير على العلاقات التجارية والاستثمارية اتجاه الدول الأخرى. فقد تحاول الدول تعزيز اقتصادها من خلال توسيع قاعدة التجارة الخارجية وجذب الاستثمارات الأجنبية، ويمكن أن تتبنى سياسات سياسية تعزز هذه الأهداف. على العكس من ذلك، قد تستخدم الدول العقوبات الاقتصادية أو الحظر التجاري كأدوات سياسية لتحقيق أهدافها السياسية.

[1] فؤاد صباغ، "الاقتصاد الرقمي والعلاقات الدولية: الإيجابيات والسلبيات"، تمت الزيارة يوم: 24 أوت 2024:
(almayadeen.net) الإقتصاد الرقمي والعلاقات الدولية: الإيجابيات و السلبيات | الميادين

في النهاية، يمكن القول إن العلاقات بين السياسة والاقتصاد في العلاقات الدولية هي علاقات مترابطة وتتأثر بشكل متبادل، تفرض على الدول أن تأخذ في الاعتبار العوامل السياسية والاقتصادية عند اتخاذ القرارات الدولية وتنفيذ السياسات الخارجية والاقتصادية.

## خاتمة:

ختامًا، يجب التوضيح يأنّ هذه المطبوعة البيداغوجية عبارة عن مختصرٍ موجز لأهم المواضيع في مساق الاقتصاد السياسي، الذي يُعتبر من أوسع المجالات العلمية معرفيا وموضوعيا. ولعلّ الهدف المنشود من خلالها؛ تقريب الطالب الجامعي إلى المعلومة وتوفير السياقات المفاهيمية والمنهجية اللازمة لتحصيل المعرفية السليمة في مادة الاقتصاد السياسي.

إنّ مجموع الترابطات والتفاعلات بين كل ما هو سياسي واقتصادي دفع هذا المسعى البحثي إلى الولوج إلى أهم الإشكالات المنهجية والنظرية التي تُشكل المفهوم، حيث يسمح مساق الاقتصاد السياسي من دراسة هذه الأفكار من الناحية النظرية واستخدامها فعليًا لحل مختلف المشكلات الاقتصادية. انطلاقا من أهميته البالغة في بناء وتطوير السياسات العامة، التي يتم إنشاؤها وتنفيذها بالاستناد على النظريات الاقتصادية التي ينتجها مقياس الاقتصاد السياسي.

إنّ الوقوف على أهم الأفكار التي طرحها الفلاسفة القدماء في الحضارات القديمة يُشكل الانطلاقات الحقيقية لفهم مساق الاقتصاد السياسي؛ نظرا للتفسيرات المُعمقة التي طرحت من قبلهم "أفلاطون، أرسطو، وغيرهم" في تفسير العديد من المفاهيم الاقتصادية ذات البُعد السياسي، والتي أصبحت عند المفكرين الاقتصاديين المؤسسين لعلم الاقتصاد السياسي، أمثال: "آدم سميث، كارل ماركس، شومبيتر" مرجعا أساسيًا في فهم الواقع الاقتصادي . السياسي والانطلاق في بناء التصورات الفكرية الخاصة بكل واحد منهم.

هذه التصورات، أخرجت لنا ما يُعرف بأهم نظامين اقتصاديين شهدهما العالم، والمتمثلين في النظام الرأسمالي والاشتراكي؛ حيث يتميز كل واحد منهما بجانبه النظري والمنهجي والايديولوجي، كما أنّ لكل منهما تفسيراته بخصوص طرق معالجة المشكلات والصدمات الاقتصادية. علاوة على ذلك، فإنّ لكل منهما مدارسه الخاصة والمجتمع البحثي الخاص به.

الجدير بالذكر، أنّ مفهوم الاقتصاد السياسي له أبعاد دولية، بحيث نجد أنّ هناك علاقة تأثير وتأثر كبيرة بين الاقتصاد السياسي وحقل العلاقات الدولية، والتي تجسّدت في ما يُعرف وسط المُجتمع البحثي بالاقتصاد السياسي الدولي؛ حيث يُفسر لنا هذا المجال البحثي الروابط الكبيرة بين الاقتصاديات العالمية وكيف تتأثر هذه الأخيرة بالصدمات والأزمات الاقتصادية المشتركة، وكذلك العوامل المساعدة على تعزيز روابط التواصل والتأثر فيما بينها.

## قائمة المراجع:

### ❖ أولا: مراجع باللغة العربية

**1.الكتب**

.الجنابي. نبيل مهدي. **التوقعات العقلانية: المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي**، القادسية: ددن، 2017.

.غيلبين. روبرت، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**. الامارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

**2.المقالات العلمية**

. خيّر. شهرزاد، "الاقتصاد السياسي الدولي وجائحة كورونا: تأملات نظرية ومساءلات مبكرة"، **سياسات عربية**، ع. 50، (مايو 2021).

.عرجون. شوقي،"النظريات الجديدة في الاقتصاد السياسي الدولي"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، م 08، ع. 02،( 2021).

. جيفري. فريدن، "الاقتصاد السياسي للسياسة الاقتصادية نظرة أقرب على التفاعلات بين السياسة والاقتصاد ومجالات أخرى"، **التمويل والتنمية**، (جوان 2020).

.موزاوي .عبد القادر ، موزاوي. عائشة، " الاقتصاد السياسي كنهج لحل المشكلة الاقتصادية "، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، ع. 14، (سبتمبر 2020).

.رايس. عبد الحق، بن شريف. كريمة، "تحليل المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد السياسي"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، (2022).

**3.أطروحات الدكتوراه**

. أمين. عويسي، "دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية كمحاولة لبناء: نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، 05 ماي 2016.

**4.مواقع الانترنيت**


.عامر بن محمد الحسيني، " التأثيرات السياسية في الاقتصاد"، الاقتصادية، تم التصفح يوم: 03 جويلية 2024التأثيرات السياسية في الاقتصاد | الاقتصادية(aleqt.com)

.فاستركابيتال، "العولمة: مقامرة العولمة: الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية"، تم التصفح يوم: 24 أوت 2024:العولمة: مقامرة العولمة: الاقتصاد السياسي والعلاقات الدوليةFasterCapital -

.فؤاد صباغ، "الاقتصاد الرقمي والعلاقات الدولية: الإيجابيات والسلبيات"، تم التصفح يوم: 20 أوت 2024:الإقتصاد الرقمي والعلاقات الدولية: الإيجابيات و السلبيات | الميادين (almayadeen.net)

. صباح جريبات، "الإطار المفاهيمي للاقتصاد السياسي الدولي"، **الموسوعة السياسية**، تم التصفح يوم 15 جويلية 2024: الموسوعة السياسية(political-encyclopedia.org)

. حاتم حميد محسن، " الأبعاد الفلسفية للنظريات الاقتصادية"، **شبكة النبأ المعلوماتية**. تم التصفح يوم: 03/ 07/ 2024: https://annabaa.org/arabic/economicarticles/27956

.جعفر طالب احمد الخزعلي، "العصر الإغريقي و بداية الفكر الاقتصادي"، تم التصفح بوم 04 جويلية 2024: العصر الإغريقي و بداية الفكر الاقتصادي(almerja.com)

.مناف قومان، "نظرة على الفكر الاقتصادي في الحضارة الإغريقية"، تم التصفح يوم: 05 جويلية 2024:

نظرة على الفكر الاقتصادي في الحضارة الإغريقية • نون بوست(noonpost.com)

. جعفر طالب احمد الخزعلي، " الفكر الاقتصادي عند الفراعنة ومصر القديمة"، تم التصفح يوم: 06 جويلية 2024: الفكر الاقتصادي عند الفراعنة ومصر القديمة(almerja.com)

. جلال خشيب، "النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي"، شبكة الألوكة. تم التصفح يوم: 12/ 07/ 2024. النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي(alukah.net)

. الجزيرة، "في ظل فشل الرأسمالية والاشتراكية. هل يقدم الاقتصاد الإسلامي حلا لأزمات العالم؟"، تمت الزيارة : 1 أفريل 2025:

https://www.aljazeera.net/politics/2023/1/25/%D9%81%D9%8A-%D8%B6%D9%88%D8%A1-%D9%87%D9%84%D9%8A%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D8%AD%D9%84%D8%A7

.عبد الله محمد قادر جبرائيل، "ماهية الاقتصاد السياسي الاسلامي"، اسلام أون لاين، تمت

الزيارة: 6 جانفي 2025:

https://islamonline.net/%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A

.بورصات، "أشهر علماء الاقتصاد الاسلامي"، تت الزيارة: 02 أفريل 2025:

https://www.borsaat.com/%D8%A3%D8%B4%D9%87%D8%B1%D8%B9%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A/

❖ **ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية**

## 1-*Livres*

-J. L. Porket, Types of Economic Systemm Work, (London: Palgrave Macmillan, 1989),

-Cheng-chung Lai., Tai-kuang Ho, *History of Economic Ideas in 20 Talks* (Vienne: Springer, September 2022).

- Kenneth. Hirth, *THE STRUCTURE OF ANCIENT ECONOMY*, (Cambridge, Cambridge University Press, 2020).

-Manuela. MOSCHELLA, Lucia. QUAGLIA, Aneta. SPENDZHAROVA, *European Political Economy: Theoretical Approaches And Policy Issues* (Oxford : Oxford University Press, 2024).

## 2-*Articles scientifiques*

-Alberto. Alesina, "Introduction : qu'est-ce que l'économie politique?, Regards croisés sur l'économie", Propos recueillis et traduits de l'anglais par Asma Benhenda, Sébastien Grobon, Antoine Imberti, N° 18, (2016).

- GROENEWEGEN. PETER, "Political Economy' and 'Economics", *The World of Economics,* The New Palgrave, (1991).

- Bacache-Beauvallet. Maya, "Les cycles politiques", *Idées économiques et sociales,* N°151, (January 2008).

-Sarwat. Jahan, Ahmed. Saber Mahmud, and Chris. Papageorgio, "What Is Keynesian Economics?, The central tenet of this school of thought is that government intervention can stabilize the economy", *Finance & Development,* (September 2014).

-Guillaume. Vallet, Steven Pressman, "Economics and Sociology: An Introduction", *Review of Political Economy*, VOL. 32, NO. 2,(2020).

-Jolana. Volejníková, Ondřej. Kuba, "An Economic Analysis of Public Choice: Theoretical Methodological Interconnections", *Scientific Papers*, (20 March 2020).

-Kiichiro. Yagi, "Marx's theory of capital in the history of economics: Marx's concept of capital, classical school, Austrian School, and growth theory", *Evolutionary and Institutional Economics Review*, springer, (12 January 2021)

-Stephanie J. Rickard, "Economic Geography, Politics, and Policy", *Annual Review of Political Science*, (2020).
-Michael A. Wilkinson and Hjalte. Lokdam, "Law and Political Economy", *Law, Society and Economy Working Papers*, London School of Economics and Political Science, Springer, (2018).

-Robert L. Formaini, "David Ricardo Theory of Free International Trade*", Economic Insights*, FEDERAL RESERVE BANK OF DALLAS, V 9, N 2, (2004).

-Gérard. MINART, "UNE EXPERIENCE ORIGINALE DANS L'HISTOIRE ECONOMIQUE ET SON ACTUALITE: VIE ET ŒUVRE DE JEAN-BAPTISTE SAY", *Société Internationale Jean-Baptiste Say* (2014)

-CLARA. RIBA, "The use of mathematics in political science: A survey of European and American Journals", *European Journal of Political Research*, 29(4), (May 2006)
- Seyfried .William, "Examining the Relationship Between Employment and Economic Growth in the Ten Largest States", *Southwestern Economic Review*, (January 2011).
- Brian J. Galli, "Economic-Decision-Making in New Product Development: A Review of the Relationship", *International Journal of Applied Management Sciences and Engineering*, Volume 7 (June 2020).

## 3- *Cours*

-Alhassan A. Ismail, "KEYNESIAN THEORY", *Pedagogical research*, Dept. of Political Science and Defence Studies, Nigerian Defence Academy Kaduna.

-Economics in Context Initiative, "Comparative Economic Systems: Capitalism and Socialism in the 21st Century", *An ECI Teaching Module on Social and Economic Issues*, Global Development Policy Center, Boston University, (2021).

## 4-*Sites Internet*

-Eli J. S. Weaverdyck, "Institutions and Economic Relations in the Roman Empire: Consumption, Supply, and Coordination", *Handbook of Ancient Afro-Eurasian Economies*, (6 Jul 2024) .8987f592f1f42f649d22a725de6795ec7685.pdf (semanticscholar.org).

-Renée Marlin-Bennett, David K. Johnson, "International Political Economy: Overview and Conceptualization", *Oxford University Press*, (22 January 2021): https://oxfordre.com/internationalstudies/display/10.1093/acrefore/9780190846626.001.0001/acrefore-9780190846626-e-239
-Thpanorama, "5 principes fondamentaux et principes du socialisme", (10 juin 2024):

5 principes fondamentaux et principes du socialisme | Thpanorama - Deviens mieux maintenant

-Will Kenton, Michael J Boyle, Kirsten Rohrs Schmitt, "Socialism: History, Theory, Analysis, and Examples of Socialist Countries", *investopedia*, (Jul 2024):

Socialism: History, Theory, Analysis, and Examples of Socialist Countries (investopedia.com)
-Richard Dagger,Terence Ball, "socialism", *The Editors of Encyclopaedia Britannica*, Aug. 20, 2024: https://www.britannica.com/money/socialism/Syndicalism
-Stanford Encyclopedia of Philosophy, *Socialism*, (May 25, 2024): https://plato.stanford.edu/entries/socialism/
-LibreTexts, "The Theory and Practice of Socialism", (May 2024):

https://socialsci.libretexts.org/Bookshelves/Economics/Principles_of_Economics_(LibreTexts)/34%3A_Socialist_Economies_in_Transition/34.1%3A_The_Theory_and_Practice_of_Socialism
-Gregory. Hooks, Andrew. Crookston, "Political Economy", *oxford bibliographie*:

Political Economy - Sociology - Oxford Bibliographies

-John F. Muth, "Rational Expectations and the Theory of Price Movements", *Econometrica*, Vol. 29, No. 3. (Jul., 1961): https://www.parisschoolofeconomics.eu/docs/guesnerie-roger/muth61.pdf
-Lily Cichanowicz, "What is Political Economy?", (04/07/2024): Political Economy | Definition, Examples & Analysis (perlego.com)
-Akhilesh Ganti, "What is the Chicago School of Economics? Definition and Aspects", (September 18, 2023): https://www.investopedia.com/terms/c/chicago_school.asp
-Brad. DeLong, "The Chicago School's Intellectual Collapse Continued: Richard Posner Is Uranus...", (September 15, 2009): The Chicago School's Intellectual Collapse Continued: Richard Posner Is Uranus... (bradford-delong.com)
-Richard Yue Chim Wong, "The Chicago School's Road From Public Policy Advocacy to the Study of Political Economy", p. 1 (February 2012): (3) (PDF) The Chicago School's Road From Public Policy Advocacy to the Study of Political Economy (researchgate.net)
-Qu'est-ce que l'économie politique?, (03/ 07/ 2024): CHAP01PageMaker (uclouvain.be)
- Smith.Adam, Institute, "The Wealth of Nations book ideas", Browsing (12 Jul 2024):

The Wealth of Nations — Adam Smith Institute
-MBN, "What is an economic system? Definition and meaning", ( 20 jul 2024):

What is an economic system? Definition and meaning - Market Business News
-Bundeszentrale für politische Bildung, "Kapitalismus", Durchsuchen abgeschlossen: (08 Juli 2024): Kapitalismus | bpb.de
-David Ricardo, *On the Principles of Political Economy and Taxation* (LONDON: JOHN MURRAY, ALBEMARLE- STREET, 1817). On the Principles of Political Economy and Taxation (googleusercontent.com)

-Dani. Rodrik, “Political Economy and Its Future”, Harvard Kennedy School, (02. 07.2024):

Political Economy and Its Future | Harvard Kennedy School

-Center for Philosophy, Politics, and Economics, " Political Economy", (03. 07. 2024):

Political Economy | Center for Philosophy, Politics, and Economics | Brown University

-Karsten Mause, "Political Economy", *Encyclopedia of Law and Economics*, (03. 07. 2024), springer link: Political Economy | SpringerLink

-Andrea Maurer, "Wirtschaft – Gesellschaft – Politik", Handbuch Wirtschaftsphilosophie III, (Springer: Fachmedien Wiesbaden, 2021). (2) (PDF) Wirtschaft – Gesellschaft – Politik (researchgate.net)

-Shaun P. Hargreaves Heap, "TWO ACCOUNTS OF THE RELATION BETWEEN POLITICAL ECONOMY AND ECONOMICS (AND WHY IT MATTERSWHICH ACCOUNT IS BETTER)", *Published online by Cambridge University Press*: . Browsing on: (03 July 2024):

TWO ACCOUNTS OF THE RELATION BETWEEN POLITICAL ECONOMY AND ECONOMICS (AND WHY IT MATTERS WHICH ACCOUNT IS BETTER) | Social Philosophy and Policy | Cambridge Core

- CHICHILNISKY. GRACIELA, "ON THE MATHEMATICAL FOUNDATIONS OF POLITICAL ECONOMY", *Contributions to Political Economy, Academic Press Limited*, N 9, (1990). ssrn-1370696.pdf

-Will Kenton,"Political Economy Definition, History, and Applications", *investopedia*, (Le 02-07-2024): Political Economy Definition, History, and Applications (investopedia.com)

- Margaret Stone, Lesley Chapel, "Economic Resources: Definition, Types & Examples", study.com, 1 avr 2025:
https://study.com/academy/lesson/what-are-economic-resources-definition-types-examples.html

## فهرس المطبوعة البيداغوجية


| | |
|---|---|
| **خارطة ذهنية لمساق الاقتصاد السياسي** | **02** |
| **مقدمة** | **03** |
| **المحور الأوّل: الاقتصاد السياسي: مقاربة معرفية** | 06 |
| **المحاضرة 1: النقاشات المفاهيمية لمجال الاقتصاد السياسي** | 07 |
| **1. تعريف الاقتصاد السياسي** | 10 |
| **2. تعريف المشكلة الاقتصادية** | 17 |
| **المحاضرة 2: علاقة الاقتصاد السياسي بالمساقات الأخرى** | 21 |
| **1. علاقة الاقتصاد السياسي بالفلسفة** | 21 |
| **2. علاقة الاقتصاد السياسي بعلم الاجتماع** | 22 |
| **3. علاقة الاقتصاد السياسي بعلم القانون** | 24 |
| **4. علاقة الاقتصاد السياسي بعلم الرياضيات** | 25 |
| **5. علاقة الاقتصاد السياسي بمساق الجغرافيا السياسية** | 27 |
| **المحور الثاني: مواضيع الاقتصاد السياسي في الحضارات القديمة** | 29 |
| **المحاضرة 1: الاقتصاد السياسي في الحضارة الاغريقية والرومانية** | 30 |
| **المحاضرة 2: الاقتصاد السياسي في الحضارة المصرية** | 34 |
| **المحور الثالث: الأنظمة الاقتصادية في حقل الاقتصاد السياسي** | 35 |
| **المحاضرة 1: مفهوم النظام الاقتصادي** | 35 |
| **المحاضرة 2: النظام الرأسمالي في الفكر الاقتصادي** | 37 |
| **1. ظروف نشأة النظام الرأسمالي** | 38 |

| | |
|---|---|
| 2. تعريف الرأسمالية | 40 |
| 3. التيارات الفكرية للنظام الرأسمالي | 41 |
| المحاضرة 3: النظام الاشتراكي في الفكر الاقتصادي | 57 |
| 1. نظرية ماركس وتحليلاتها للاقتصاد السياسي | 60 |
| 2. الماركسية وجدالاتها الفكرية حول نظرية رأس المال | 61 |
| 3. مبادئ أساسية في النظام الاقتصادي الاشتراكي | 64 |
| المحاضرة 4: الاقتصاد السياسي الإسلامي | 66 |
| المحور الرابع: تحليل الاقتصاد السياسي الدّولي | 71 |
| المحاضرة 1: الاقتصاد السياسي الدّولي: مقاربة معرفية | 71 |
| المحاضرة 2: موضوع الاقتصاد السياسي الدّولي | 73 |
| المحاضرة 3: الاقتصاد السياسي الدّولي وحقل العلاقات الدّولية | 75 |
| خاتمة | 79 |
| قائمة المراجع | 81 |